مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت
جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

توجهات ومضامين الخطاب الأميري لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في يوم تنصيبه

سلسلة محاضرات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

العدد (٩)

الكويت - ٢٠٢٤م

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
تأسس عام ١٩٩٤م. جامعة الكويت

توجهات ومضامين الخطاب الأميري لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه اللّه ورعاه في يوم تنصيبه

سلسلة محاضرات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

العدد ٩

الكويت ٢٠٢٤م

أعضاء مجلس إدارة
مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أ. د. عثمان حمود الخضر
القائم بأعمال نائب مدير جامعة الكويت للأبحاث (رئيس مجلس الإدارة)

أ. د. يعقوب يوسف الكندري
القائم بأعمال مدير المركز. نائب رئيس مجلس الإدارة

داخل جامعة الكويت

أ. د. عبدالله عقله الهاشم
قسم المناهج وطرق التدريس
كلية التربية ـ جامعة الكويت

أ. د. غانم حمد النجار
قسم العلوم السياسية
كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

خارج جامعة الكويت

د. بدر عثمان مال الله
المدير العام للمعهد العربي للتخطيط السابق
دولة الكويت

سعادة السفير / سميح عيسى جوهر حيات
مساعد وزير الخارجية لشؤون آسيا
وزارة الخارجية ـ دولة الكويت

سعادة السفير / عبد العزيز الشارخ
المدير العام السابق لمعهد سعود الناصر الدبلوماسي الكويتي ـ دولة الكويت

د. ناصر جاسم الصانع
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب
دولة الكويت

نبذة عن المركز

أسس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت في عام ١٩٩٤ بوصفه مركزاً بحثياً يهتم بالبحوث والدراسات العلمية ذات الصلة بالقضايا التي تهم دولة الكويت ومنطقة الخليج والجزيرة العربية على وجه التحديد، ومنطقة الشرق الأوسط والقضايا الدولية عموماً.

ومن هذا المنطلق يقوم المركز بإصدار «**سلسلة محاضرات مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية**» التي تتناول المحاضرات، والندوات، وورش العمل المتخصصة، والملتقيات البحثية، والحلقات النقاشية التي يعقدها المركز ضمن سلسلة الفعاليات التي ينظمها على مدار العام، ويدعو إليها كبار الباحثين والأكاديميين والخبراء والمختصين، بهدف الاستفادة من خبراتهم، والاطلاع على تحليلاتهم الموضوعية. وتهدف هذه السلسلة إلى إثراء الساحة البحثية والفكرية وتزويد القارئ المهتم بالتحليلات العلمية.

الناشر

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية
جامعة الكويت

ص.ب: ٦٤٩٨٦ الشويخ (ب)
الرمز البريدي: ٧٠٤٦٠، الكويت

هاتف : ٢٤٩٨٤٦٣٩ ـ ٢٤٩٨٤٦٥٨ (٩٦٥+)

البريد الإلكتروني **Gulf_center@yahoo.com**
الموقع الإلكتروني **www.cgaps.ku.edu.kw**

الآراء الواردة في هذه الاصدار لا تعبّر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بجامعة الكويت

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولى . الكويت . ٢٠٢٤م

فهرس المحتويات

رقم الصفحة

- تقديم، يعقوب يوسف الكندري ١١
- خطاب صاحب السمو أمير البلاد في يوم تنصيبه ١٥
- كلمة الأستاذ وليد جاسم الجاسم - رئيس الجلسة ٢١
- أحمد يعقوب باقر ٢٥
- علي أحمد الطراح ٣١
- محمد حسين الفيلي ٣٩
- محمد سليمان الحداد ٤٥
- علي زيد الزعبي ٥١
- هيلة حمد المكيمي ٥٧
- إقبال الأحمد ٦١
- عروب السيد يوسف الرفاعي ٦٥
- تعقيبات ٧١
- ملاحق الصور ٨٥

تقديـــم

أ. د. يعقوب يوسف الكندري

القائم بأعمال مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية ـ جامعة الكويت

منذ خطاب العهد الجديد بتاريخ ٢٢/ ٦/ ٢٠٢٣م لسمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح عندما كان سموه ولياً للعهد، والذي جاء بمثابة إعلان وثيقة لكويت جديدة ونهج جديد، بادر مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية بإقامة ملتقى علمي تضمن خمس محاضرات شارك فيها باحثون وأكاديميون متخصصون، وعُقدت حلقتين نقاشيتين شارك بالأولى باحثون ومهتمون بالشأن العام، وأُخرى شاركت فيها القوى السياسية، بالإضافة إلى الانتهاء من استطلاع للرأي خاص بالمرحلة القادمة، وقد صدر هذا الملتقى في كتاب خاص بالمركز ضمن سلسلة الندوات والمحاضرات العدد (٩). فتابع المركز باهتمام ما جاء في هذه الوثيقة، والذي أطلق على هذا الملتقى مسمى (كويت جديدة، ونهج جديد؟). ومنذ ذلك التاريخ، شهدت الكويت تغيرات واضحة وبارزة لا يمكن أن تكون خافية على أحد، فقد جاء هذا الخطاب وما جاء به أيضاً من خطابات لاحقة لسموه لتؤكد بشكل واضح وجلي مراقبة سموه للأوضاع المحلية سواء مراقبة أداء الحكومة، أو أداء المجلس. وقد حققت السلطة التنفيذية كثير من مضامين هذا الخطاب في حكومتها السابقة. فقد شهدت الكويت ولأول مرة مراقبة جادة – على سبيل المثال – للانتخابات الفرعية، وسعت بمنعها بشكل جدي، بالإضافة إلى تطبيق القانون

والحزم فيه لمخالفي هذا القانون. فلم تشهد الكويت مثل هذا التطبيق الصارم سابقاً، وهو الذي - بكل تأكيد - يؤثر على مخرجات أعضاء المجلس. هذا بالإضافة إلى أن المراقب للشأن الانتخابي لاحظ بشكل واضح غياب المال السياسي في أثناء الانتخابات البرلمانية، وهي نقطة أيضاً تُحسب لهذا العهد الذي جعل الانتخابات تتسم بالنزاهة. وكذلك، وعلى الرغم من حق الحكومة الدستوري الكامل في اختيار رئيس المجلس ومكتبه، والمشاركة في التصويت لاختيار أعضاء اللجان البرلمانية، إلا أن الحكومة قد تخلت عن هذا الحق للتأكيد على مبدأ التعاون وعدم التدخل في الاختيارات الخاصة بأعضاء المجلس برئاسته وأعضاء مكتب الرئيس أو اللجان العاملة فيه، في رسالة واضحة على أحد إفرازات العهد الجديد. هذا، والجميع لاحظ أيضاً التطبيق الصارم للقانون، والأسماء التي تم صدور أحكام قضائية عليها، والتي شعر من خلالها المواطن بأنه لا يوجد أحد فوق القانون مهما كان منصبه، أو مكانته،أو اسمه، فتم تطبيق محاكمات عادلة شهدتها الكويت في هذا العهد جعلت المواطن يطمئن بأن القانون يُطبق بحزم وقوة. هذا بالإضافة إلى أنه بعد الشعور بعمليات النقل والتسجيل الوهمي لكثير من الناخبين وتسجيلهم في دوائر مختلفة عنهم، صدر قرار يقضي بالتصويت بالبطاقة المدنية، وهو قرار آخر يُحقق العدالة، ويمنع التزييف، والتلاعب على القانون الذي شهدته المرحلة الماضية.

إلا أن ذلك كله وما شهدته البلاد من تغيرات إيجابية، لم يكن ليمنع سمو الأمير من إبداء ملاحظاته وتوجيهاته التي جاءت من خلال ملاحظات مباشرة من الواقع العلمي، والذي يبرز في أداء السلطتين التنفيذية والتشريعية. فعلى الرغم من هذه التطورات التي حصلت، إلا أن سموه في خطابه الذي جاء بتاريخ ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٣م بمناسبة أداء صاحب السمو اليمين الدستوري لم يقبل بالأداء الحكومي والبرلماني، فجاء الخطاب واضحاً وصريحاً في الإشارة إلى أن السلطتين التشريعية والتنفيذية قد تعاونتا في الإضرار بمصالح البلاد والعباد مُركزاً على أربعة

ملفات مهمة تمثلت في موضوع الهوية الوطنية وعدم المساس بها والحرص عليها، وموضوع التعيينات، والعفو، ورد الاعتبار، مشيراً سموه إلى أن هناك عبثاً جاء في هذه الملفات، ولا بد من معالجتها، ولا يمكن السكوت عنها.

ولذلك جاءت هذه الندوة العلمية التي تُناقش توجهات ومضامين الخطاب الأميري لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه في يوم ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٣م عندما تم تنصيبه أميراً للبلاد، والذي شعر المركز بأهمية بالغة لهذه الكلمة، والتي تعتبر كلمة واضحة ومباشرة، وهي بمثابة قفزة نوعية في أُسلوب المعالجة مع المتابعة والحزم فيها. فقد رأى المركز ضرورة مناقشة ما تضمنه هذا الخطاب من وجهة نظر علمية وفنية، كدور مهم للجامعة ولمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية - جامعة الكويت في متابعة القضايا الخاصة بالشأن المحلي.

فحرص المركز على أن يستضيف نخبة أكاديمية، وعلمية، ومهنية في جلسة علمية مغلقة شارك فيها ثمانية من الزملاء مع دعوة مجموعة من المتخصصين الذين أثروا النقاش في هذه الجلسة، والتي تم توثيقها لتكون مرجعاً علمياً يستفيد منه الباحثون وصُناع القرار.

النطق السامي للمقام السامي حضرة صاحب السمو أمير البلاد المفدى الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح (حفظه اللّه و رعاه) بعد أداء سموه (حفظه اللّه و رعاه) اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي لا يحمد على مكروه سواه و الصلاة و السلام على سيدنا محمد سيد الأولين و الآخرين و حبيب رب العالمين و على آله و أصحابه الكرام الطيبين.

ـ معالي الأخ / أحمد عبد العزيز السعدون ، رئيس مجلس الأمة

ـ سمو الشيخ / أحمد نواف الأحمد الصباح ، رئيس مجلس الوزراء

ـ الأخوة و الأخوات أعضاء السلطتين التشريعية و التنفيذية

أيها الحضور الكريم

أحييكم بتحية الإسلام، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ألتقي بكم اليوم في ظل هذه الأجواء الحزينة و الظروف الأليمة و الأوقات العصيبة ألتقي بكم و في العين دمعة و في القلب غصة و حسرة و في النفس لوعة و حرقة، ألتقي بكم و الكلمات تضيق و تعجز عن التعبير عما يختلج في خاطري و في نفسي شخصيًا من

١ موقع الديوان الأميري:
https://www.da.gov.kw/ar/speeches/speech1-/

مشاعر الحزن و الأسى على فراق أخي و رفيق عمري و دربي المغفور له بإذن الله الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح طيب الله ثراه و جعل الجنة و دار الخلد مثواه، ألتقي بكم لأستذكر بكل معاني الفخر و الاعتزاز ما قدمه فقيد الوطن لشعبه الكريم من إنجازات متميزة لصالح الوطن و المواطنين و ما سجله خلال حياته من دور أبوي و إنساني بارز و مشرف شهد له الجميع .

حيث أعطى بلا حدود عطاءً من غير منة و ترك لنا سيرة عطرة و مناقب رفيعة جميلة فريدة في الوصف و العدد و تفرد في تواضع شامخ فكان بحق شيخ التواضع و المتواضعين مما جعل التواضع يعزي بعضه بعضا بفقده و رحيله و لقد كان له منا السمع و الطاعة و لم نخالف سموه قط في القرارات و التعليمات التي أمر بها رغم عدم قناعتنا ببعضها لأن طاعته من طاعة الله و عزائنا و عزاء أهل الكويت هو جميل ما تركه لنا رحمه الله من مآثر حميدة و أخلاق زكية كريمة ستبقى ذكراها خالدة تسكن العقل و الوجدان و نحن بقضاء الله و قدره مؤمنون و إنا على فراقك يا أميرنا لحزونون و لا نقول إلا بما يرضي الله و ما يقوله الصابرون «الذين إذا أصابتهم مصيبة قالوا إنا لله و إنا إليه راجعون »

و لا يفوتنا و نحن في هذا المقام إلا أن أسجل أسمى آيات الشكر و التقدير و الاعتزاز للشعب الكويتي الوفي الذي عبر و بصدق عن أرقى و أعذب مشاعر العزاء و الشكر و التقدير موصول لكافة قادة و زعماء الدول الشقيقة و الصديقة و لكل من حضر و قدم واجب العزاء و من حضر من المعزين و لم يتمكن من تقديم واجب العزاء لكثافة الحضور و ضيق الوقت و الشكر أيضا لكل من عبر عن ذلك بكافة وسائل التواصل الاجتماعي و لا أملك إلا أن أقول للجميع جزاكم الله عنا و عن الوطن و عن أهل الفقيد خير الجزاء و تقبل الله دعاءكم و لا أراكم الله سوء و لا مكروه و نلتمس العذر لمن لم .يحضر

إخواني وأخواتي أبناء وطني العزيز

ما أثقل حمل الأمانة و ما أعظم أداء القسم العظيم و ما أشد الوفاء بالعهد و الوعد و أنا اليوم و قد تسلمت زمام الحكم تكليفا لا تشريفا فإني من خلال مجلسكم الموقر أعاهد الله سبحانه و تعالى ثم أعاهد الشعب الكويتي الوفي كممثلين له أن أكون المواطن المخلص لوطنه و شعبه الحريص على رعاية مصالح البلاد و العباد المحافظ على الوحدة الوطنية الساعي إلى رفعة الوطن و تقدمه و ازدهاره المتمسك بالدين الحنيف و الثوابت الوطنية و الدستورية الراسخة حاملا لواء احترام القانون و تطبيقه المحارب لكافة صور الفساد و أشكاله مستذكرا ما تركه لنا الآباء و الأجددا من أمانة الحفاظ على الوطن و منفذا وصية حكامنا السابقين طيب الله ثراهم بأن الكويت هي البقاء و الوجود و أن أعمارنا إنما هي في أعمالنا و أود أن أؤكد لكم في خطابي هذا استمرار نهج و دور الكويت الريادي مع الدول الشقيقة و الصديقة في مختلف القضايا و الموضوعات ذات الاهتمام المشترك محافظين على التزاماتنا الخليجية و الإقليمية و الدولية.

إخواني وأخواتي أبناء وطني العزيز

أكدنا في خطاباتنا السابقة بأن هناك استحقاقات وطنية ينبغي القيام بها من قبل السلطتين التشريعية و التنفيذية لصالح الوطن و المواطنين و بالتالي لم نلمس أي تغيير أو تصحيح للمسار بل وصل الأمر إلى أبعد من ذلك عندما تعاونت السلطتين التشريعية و التنفيذية و اجتمعت كلمتهما على الإضرار بمصالح البلاد و العباد و ما حصل من تعيينات و نقل في بعض الوظائف و المناصب و التي لا تتفق مع أبسط معايير العدالة و الإنصاف و ما حصل كذلك في ملف العفو و ما ترتب عليه من تداعيات و ما حصل من تسابق لملف رد الاعتبار لإقراره لهو خير شاهد و دليل على مدى الإضرار بمصالح البلاد و مكتسباته الوطنية و مما يزيد

من الحزن و الألم سكوت أعضاء السلطتين التشريعية و التنفيذية عن هذا العبث المبرمج لهذه الملفات و غيرها مما أسبغ عليها صفة الشرعية و كأن الأمر أصبح بهذا السكوت يمثل صفقة تبادل المصالح و المنافع بين السلطتين على حساب الوطن و المواطنين لهذا جاء قرارنا السيادي مكتوبا بوقف جزء من هذا العبث من خلال وقف قرارات التعيين و الترقية و النقل و الندب لأجل مسمى و سيتم إن شاء الله التعامل مع باقي الملفات الأخرى فيما بعد بما يحقق مصالح البلاد العليا.

إخواني وأخواتي أبناء وطني العزيز

حذرنا في مناسبات عديدة بأن الأزمات و التحديات و الأخطار محيطة بنا و أن الحكمة تقتضي منا إدراك عظم و حجم المسؤولية و التمسك بالوحدة الوطنية التي هي ضمانة البقاء بعد الله مما يتعين علينا اليوم و نحن نمر بمرحلة تاريخية دقيقة ضرورة مراجعة واقعنا الحالي من كافة جوانبه خصوصا الجوانب الأمنية و الاقتصادية و المعيشية و التي هي وصية أميرنا الراحل طيب الله ثراه و أن نتحاور و أن نتبادل الرأي و المشورة و النصيحة و أن نسعى جميعا لإشاعة أجواء التفاؤل و بث روح الامل لتحقيق الطموح المنشود و ضرورة التأني و التريث في إصدار القوانين و القرارات التي لها تأثير على المكتسبات الوطنية حفاظا على الهوية الكويتية و تعزيزا للمواطنة الحقة للكويتيين الذين يؤمنون [ان الكويت هي البقاء و الوجود و أن الولاء لها .

إخواني وأخواتي أبناء وطني العزيز

من مسؤولية و أمانة الحكم فإنه يتوجب علينا كقيادة سياسية انطلاقا أن نكون قريبين من الجميع و نسمع و نرى و نتابع كل ما يحدث من مجريات الأمور و الأحداث مؤكدين على أهمية المتابعة و المراقبة المسؤولة و المساءلة الموضوعية و المحاسبة الجادة في إطار الدستور و القانون عن الإهمال و التقصير و العبث بمصالح الوطن والمواطنين

فسيروا على بركة الله و توفيقه و نحن دائما معكم على الوعد و العهد الذي قطعناه على أنفسنا باقين و بالقسم العظيم بارين أوفياء للوطن و المواطنين.

و في الختام أدعو الله في علاه أن تبقى الكويت واحة أمن و أمان و منبع خير و سلام و أن يديم على التقدم و الرخاء و يحفظ أهلها الأوفياء أعزة كرماء و أن يسدد على دروب الخير و التوفيق جميع خطاكم و أن يوفقكم إلى ما يحبه و يرضاه و أن يجمع قلوبنا على محبة الكويت و نفوسنا على التضحية من أجلها و أن يرحم شهداءنا الأبرار و أن يتغمد موتانا و موتى المسلمين بواسع رحمته و أن يشفي مرضانا و مرضى المسلمين و أن يمتعنا بالصحة في الأبدان و في الوطن بالأمن و الأمان

«ربنا آتنا من لدنك رحمة وهيئ لنا من أمرنا رشدا»

وآخر دعوانا / أن الحمد لله رب العالمين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وليد جاسم الجاسم

رئيس الجلسة رئيس تحرير جريدة الراي

وليد جاسم الجاسم

رئيس الجلسة رئيس تحرير جريدة الراي

في البداية أتوجّه بالشكر الجزيل إلى الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري، رئيس مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، على جهوده في تنظيم هذه الندوة، وكذلك الشكر موصول للمركز ولجامعة الكويت، على تنظيم هذه الندوة، وهذا دور وطني عظيم نأمله دائماً من مؤسسات المجتمع المدني، أن تكون مواكبة لأي حدث يستحق التوقف عنده للتحليل وقراءة ما بين السطور، وأثني ثناء عطراً ملؤه العرفان والتقدير للإخوة المحاضرين في الندوة، وكلنا فخر أننا تتلمذنا على أياديهم، فكلهم قامات كبيرة ومناهل علمية واسعة، ودوري هنا قائم على التنسيق من أجل الخروج من هذه الندوة بعظيم الفوائد لكل من يتابعها.

هذه الندوة سوف تتناول تحليل مضامين خطاب حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه يوم تنصيبه، وأنا شخصياً لدي بعض الملاحظات البسيطة التي أرغب في طرحها، ونبدأ بعدها الحوار، وهي أن كلمة حضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه يوم تنصيبه كانت تجسّد دوره كأب ورئيس للسلطة، وجرى العُرف عادة أن يكون الحاكم منحازاً للسلطة التنفيذية ضد السلطة التشريعية، ولكن هذه المرة ارتأينا أن كلاً من السلطتين، التنفيذية والتشريعية، أخذت نصيبها في الخطاب، وكذلك نصيبها من التوجيه، وأنا كصحفي أمارس هذه المهنة منذ عقود، كنت في العادة عندما أستعرض الكلمات الرسمية، أبحث عن عنوان (مقال) ذي قيمة؛ لأنه غالباً ما يكون مليئاً بالرموز والأبعاد غير الملامسة للواقع، وعندما استعرضت الخطاب الأخير لحضرة صاحب السمو أمير البلاد، كنت في حيرة من أمري بشأن

المحتوى الدسم للخطاب، وكيف يتم إدراج الأفكار والتوجيهات السامية وكيفية تصنيفها، فالخطاب بصفة عامة مليء بعناوين غاية في الأهمية، من حيث القوة والرصانة والحسم، لذا وقع اختيارنا على عنوان يناسب الحدث، ويواكب الواقع الجديد، وهو «أمير الإصلاح»، فكلمة صاحب السمو الأمير تعتبر قرعاً لجرس الإنذار وبدء الإصلاح في البلاد، وبالتالي نأمل أن تلبي الحكومة القادمة ومجلس الأمة توجيهات ومضامين خطاب حضرة صاحب السمو أمير الإصلاح.

ومن هذا المنطلق أقدم نصيحة صادقة للسلطات ـ إذا كان لي من نصيحة ـ أن تدرك أن هناك حاكم يتأقلم مع الواقع السياسي، وأن هناك حاكم على الواقع السياسي أن يتأقلم معه، وأنا أعتقد أننا أمام مرحلة مفادها أن الواقع السياسي يجب أن يتأقلم مع الحاكم وأسلوبه.

كلنا أمل أن تؤدي هذه الندوة الفوائد المرجوّة من عقدها، من خلال استعراض الأفكار والتوجيهات السامية لحضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه، ومن خلال الحوار المثمر وتبادل الأفكار بين المحاضرين، وبينهم وبين الحضور، وإلى كلمة الأستاذ أحمد باقر الوزير والنائب السابق فليتفضل مشكوراً.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

أحمد يعقوب باقر

الوزير والنائب السابق

أحمد يعقوب باقر
الوزير والنائب السابق

بسم الله الرحمن الرحيم، والحمد لله رب العالمين، وصلِّ اللهم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، في البداية أود أن أتقدَّم بالشكر الجزيل لجميع الحضور، والشكر موصول لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على تنظيم هذه الندوة، والثناء العطر على موضوع الندوة كونه يأتي في الوقت المناسب، حيث قال سمو الأمير ـ حفظه الله ورعاه ـ التالي: «تعاونت السلطتان التشريعية والتنفيذية واجتمعت كلمتهما على الإضرار بمصالح البلاد والعباد»، ثم نوَّه سموه بموضوعات العفو، والجنسية، والتعيينات، ورد الاعتبار، وهي أربعة ملفات، ثم ذكر سكوت أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية عن هذا العبث المبرمج لهذه الملفات وغيرها، مما أصبغ عليها صفة الشرعية، والأمر بهذا السكوت أصبح يمثّل صفقة لتبادل المصالح والمنافع بين السلطتين على حساب مصالح الوطن والمواطن، هذا كلام سمو الأمير حرفياً، ولي عليه التعليق التالي.

أولاً: وجَّه سمو الأمير اللوم إلى السلطتين وذكر أن العبث ـ كما سمَّاه ـ بالملفات المنوَّه عنها، تمّت بصفقات بين السلطتين، وهو رد على كل من حاول أن يبرّئ إحدى السلطتين من هذا العبث كما أسماه سمو الأمير، إذاً السلطتان مشتركتان في هذا الأمر.

ثانياً: من أبرز الأمثلة على هذا الموضوع ما نتذكره حين صدور البيان قبل انعقاد مجلس الأمة لدور الانعقاد الحالي، بعنوان: «نحو استكمال مسيرة العصر»، هذا البيان قام بالتوقيع عليه عدد (٤٥) عضواً من أعضاء مجلس الأمة، يطالب

بالعفو، حيث إن الحكومة تصدر مرسوماً بهذا الشأن، ثم يقره مجلس الأمة، ثم يوقِّع عليه صاحب السمو، فالسلطتان مشتركتان في هذا الأمر، وقد طالب البيان بتخفيض مدة العفو.

ثالثاً: باقي الملفات.. الجنسية والتعيينات وردّ الاعتبار، ذكر صاحب السمو أمير البلاد أن لديه موقف أساسي من هذه الملفات، والتي أسماها بالعبث، ويلاحظ أن مجلس الأمة الحالي يسيطر على المشهد السياسي، والحكومة يكاد أن يكون ليس لها أي دور؛ لذلك أصبح الوزراء شبه يأتمرون بأوامر أعضاء مجلس الأمة في التعيينات والنقل، وحتى في قانون الإعلام كانت هناك توجيهات لوزير الإعلام لتنفيذ بعض التوجيهات المتعلّقة بقانون الإعلام، من حذف وتعديل في مقترح القانون قبل عرضه على مجلس الوزراء، وحسب المعلومات التي لدينا فأثناء الاجتماع كانوا يقولون للوزير لدينا بعض الملفات والمعاملات نرغب في توقيعها، وكان يتم بالفعل التوقيع عليها خلال تلك الجلسات، وكان الوزير لا يتردد في تنفيذ طلبات أعضاء مجلس الأمة، وهذا الأمر يعتبر تدخلاً صارخاً من السلطة التشريعية في أهم أعمال السلطة التنفيذية.

رابعاً: والموضوع الأشد أهمية هو أن ضعف السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية انعكس سلباً على رداءة التشريعات التي صدرت، واتضح هذا الأمر من خلال استطلاع أراء المتخصصين من أساتذة الجامعة وغيرهم، الذين عبَّروا عن آرائهم تجاه هذا الموضوع، فقد يحتوي القانون في متنه على بنود جيدة، وفي الوقت نفسه يحتوي على بنود ليست جيدة، وهذا يعتبر عواراً وثغرة في القانون بالتأكيد، ومن الممكن القول أيضاً ـ وقبل وبعد خطاب سمو الأمير ـ أن هناك استياء شعبي كبير من هذه القوانين ومن أداء مجلس الأمة، وهذا الأمر كان واضحاً جداً للعيان، ولا يخفى أن بعض أعضاء مجلس الأمة لديهم النيّة الصادقة، والأمانة والحرص على أن تخرج تلك القوانين في صورة جيدة، إلا أن الطريقة التي خرجت بها

تلك القوانين أثارت استياء المواطنين، وهناك تيارات شعبية غير راضية عن أداء بعض أعضاء مجلس الأمة، ومثال ذلك موضوع العفو، وخلية العبدلي، كما أن هناك أناس راضون عن قصة العفو، وفي الوقت نفسه غير راضين عن قتل اثنين من الضباط الكويتيين، والأمر نفسه ينطبق على موضوع الجنسية، وهناك بعض العائلات الكويتية انتسب إليها أناس ليسوا كويتيون؛ بل ينتسبون إلى الجنسية السورية، ولا يمتّون إلى العائلة الكويتية بصلة، وهذا الأمر انتشر بين العائلات الكويتية، وهو ما أثار استياء الكثير.

وهناك نقطتان مهمتان في خطاب سمو الأمير، أود أن أشير لهما:

النقطة الأولى: لا مساس لكثير من الأعضاء، حيث إن هناك عدد كبير من أعضاء مجلس الأمة لم يكونوا ضمن الصفقات التي تمّت بين السلطتين، لكنهم كانوا صامتين، فهناك أعضاء يديرون المشهد وأعضاء آخرون صامتون، وسمو الأمير قام بتوجيه اللوم حتى إلى الصامتين وجعلهم شركاء في هذا الوضع وإتمام تلك الصفقات.

النقطة الثانية: حسب كلام سمو الأمير بأن هناك ملفات كثيرة، ذكر منها فقط أربعة ملفات، إلا أنه ذكر كلمة «وغيرها»، إذاً هناك غير هذه الملفات الأربعة التي ذكرها سمو الأمير تحديداً في خطاب سموه، وأنا في بعض مقالاتي تعرَّضت لباقي هذه الملفات والقوانين التي صوَّت عليها مجلس الأمة والتي بها شائبة، وأنا على اتصال مستمر بأساتذة القانون بالجامعات وأساتذة الاقتصاد أيضاً.

وأتمنى في هذه المناسبة أن أرفع لسمو الأمير أسماء عدد من القامات الاقتصادية الذين يعدّون من أفضل الاقتصاديين في العالم، بما يملكونه من رؤى هادفة تعبر بالكويت من تلك المرحلة إلى مرحلة الازدهار والنمو وعودة القوة للاقتصاد الكويتي، من بينهم: الدكتور محمد صباح السالم، والدكتور سالم علي الصباح،

والدكتور محمد القاضي، والدكتور جاسم السعدون، والدكتور عبدالعزيز المناعي، والدكتور عبدالعزيز الشطي، وأستاذ الجميع الدكتور حمزة عباس، وأنا على تواصل مستمر مع هؤلاء الاقتصاديين الكبار، وإني على مضض؛ لأن آراءهم لم يؤخذ بها لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد، مما يشكِّل أزمة خطيرة وقريبة جداً في البلاد، فنحن لدينا آلاف الخريجين الجامعيين الذين يبلغ عددهم سنوياً خمسة وعشرين ألف خريج، في شتى التخصصات، والقطاع الخاص لم يمارس دوره المناط به بسبب سوء القوانين المطبقة، التي جعلت كل الامتيازات لموظفي القطاع الحكومي، والآن الاقتصاد مفتوح، ونحن ليس لدينا إلا مصدر وحيد للدخل، ورغم وضوح هذه المشكلة إلا أن مجلس الأمة لم يتصدَّ لها كما يجب، وهذا الأمر من أهم عيوب مجلس الأمة الحالي.

هؤلاء الخريجون سنوياً المنوَّه عنهم (٢٥ ألف خريج) لهم متطلبات أساسية ـ كمواطنين ـ من التوظيف والزواج وتوفير المسكن لكل منهم، وهنا أذكر أنه كان هناك أعضاء في اللجنة الاستشارية العليا للإصلاح الاقتصادي خلال ٢٠١٠ والتي استمر عملها لسنوات عدة، والتي شكّلها سمو الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد رحمه الله قبل وفاته، قد ذكروا تلك الإشكالية، وأشارت تلك اللجنة إلى أننا سنواجه إشكالية كبيرة في المستقبل، وأتمنى من مجلس الأمة أن يهتم بمثل هذا الأمر مستقبلاً حرصاً على مصلحة المواطنين.

وتعقيباً على بيان النواب بشأن العفو الأميري، فأنا أرى أن البيان غير موفق على الإطلاق، وكان الأحرى بالنواب أن يخرجوا علينا من خلال تغريدة توضح أن هذا الرأي هو رأي سمو الأمير؛ لأن أعضاء مجلس الأمة أقسموا تحت قبة مجلس الأمة في الجلسة الأولى بأن يكونوا مخلصين للوطن ولسمو الأمير، ومن باب الإخلاص أن يراجعوا أعمالهم فيما بينهم كأعضاء مجلس أمة، وأن يتم التنسيق مع صاحب السمو الأمير، كونه أمير البلاد، وممثلاً للسلطة التشريعية، لأن السلطة التشريعية بموجب

الدستور يمارسها سمو الأمير بمعية مجلس الأمة، والسلطة التنفيذية بموجب الدستور يمارسها سمو الأمير بمعية مجلس الوزراء، وهذا ما يجب أخذه في عين الاعتبار، وكنت أتمنى من الإخوة في مجلس الأمة أن يمارسوا اختصاصاتهم من هذا المنطلق، وفي حالة وجود أخطاء أو تجاوزات يتم اكتشافها من خلال المتخصصين الاقتصاديين والدستوريين الذين يقع على عاتقهم توضيح الأخطاء والتجاوزات وإصلاحها، لكن ما يحدث حالياً هو أن دور الحكومة ليس بالمستوى المطلوب.

بقي أن نشير إلى الإشكالية الكبيرة في الكويت في السنوات الأخيرة، وهي مسألة التشريع كون الحكومة ليس لها أغلبية في البرلمان، وهذا ما يخلق أزمات متتالية في المسائل التشريعية، ومن أولى أولويات الحكومة القادمة أن يشكِّل الأمير حكومة قوية ملمّة بالأمور الاقتصادية والقانونية، وبالتالي تتمكن من عرض وشرح جيد للأمور الشائكة في اللجان المعنية.

رئيس الجلسة: أتوجّه بالشكر للأستاذ أحمد باقر على كلمته الثرية بشأن مضامين الخطاب السامي، والآن نأخذ رأي الأستاذ الدكتور علي أحمد الطراح.

علي أحمد الطراح

عميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق وأستاذ الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية

علي أحمد الطراح
عميد كلية العلوم الاجتماعية الأسبق وأستاذ الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية

أتوجّه بالشكر للأستاذ الدكتور يعقوب الكندري، ولمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على تنظيم هذه الندوة، وأنتهز هذه الفرصة للقول بأن المهمة الأولى هي تقديم النصح القائم على الصدق والإخلاص والوفاء بعيداً عن الابتذال والكذب والنفاق.

في الحقيقة، إن خطاب صاحب السمو قد جاء بأمر لم يسبق له مثيل في تاريخ دولة الكويت، مفاده أنه وللمرة الأولى توجّه صاحب السمو بالنقد اللاذع والتقريع للسلطة التشريعية، وهذا الأمر تم الاعتياد عليه، ولا غرابة في ذلك، لكن الأمر الغريب أن يتم توجيه النقد اللاذع والتقريع أيضاً للحكومة في حضور رئيسها، وهذا أمر جديد لم نعتد عليه على مدار تاريخ الكويت، وبالتالي فإن ذلك يعتبر مؤشراً مهماً جداً، فصاحب السمو انتقد السلطتين في وجود رئيس السلطة التنفيذية ورئيس السلطة التشريعية، وأعتقد أن هذه النقطة مهمة، والركائز الثلاثة التي لمسناها في الخطاب الأميري هي: الجانب الأمني، والجانب الاقتصادي، والجانب المعيشي المرتبط بالعدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، وبعد ذلك جمع السلطتين مع بعضهما وذكر أنهما أضرا بمصالح الشعب، وهذا يعتبر أمراً مهماً أن يجمع السلطتين في مكان واحد ويقول إنهما أضرا بمصالح البلاد العليا، والإضرار بمصالح الشعب ليس أمراً جديداً، لكن هذه المرة تحدّث سمو الأمير بشكل صريح وواضح، حيث إن عدم التوافق فيما بين الحكومة والبرلمان خلال العقدين الأخيرين أوجد كثيراً من

المشكلات والأزمات التي أضرّت بالبلاد، والآن باعتقادي الجانب المهم جداً أن صاحب السمو أدلى بخطاب، وحدَّد الأولويات، وشخَّص المعضلات.

كيف يتم ترجمة خطاب صاحب السمو على أرض الواقع؟

فصاحب السمو ألقى خطابه وشخّص المشكلة، فهل نقف عند هذا الخطاب ونكتفي بما قاله صاحب السمو، أم نقوم بالعمل على تغيير النمط القديم إلى نمط حديث يواكب الحدث والتطلعات التي يسعى إليها حضرة صاحب السمو؟

وحتى يتم تنفيذ مضمون الخطاب السامي لحضرة صاحب السمو، أقول: إنه لن يكون هناك أي تغييرات إيجابية لصالح البلاد ما لم تكن هناك خطة واضحة يتم إعدادها بواسطة خبراء متخصصين كلٌّ في مجاله، تعمل على تنفيذ هذا المضمون بكل صدق وأمانة.

في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ صباح الأحمد قال مقولته الشهيرة بشأن الفساد، حيث قال سموه رحمه الله: «إن الفساد حتى البعارين ما تشيله، البعارين طاحت والفساد زاد». فسموه رحمه الله، كان على علم تام بوجود الفساد، وأنه مستفحل في جنبات وأركان الدولة، ولكننا لم نشهد حتى الآن أي معالجة جذرية لذلك الفساد.

نحن اليوم أمام تحديات متعددة، وتلك التحديات ليست داخلية فقط، لأننا لدينا تحديات خارجية كبيرة، كوننا جزء من منظومة دول الخليج، وهناك اتفاق واضح بين الغالبية بأن الكويت تخلّفت عن بقية الركب الخليجي بعد أن كانت منارة للدول، وبالتالي لا بد أن نعمل ونبحث في كيفية إعادة الكويت إلى ما كانت عليه في السابق.

وأنا شخصياً أتفق مع ما قاله الزميل الأستاذ أحمد باقر بأن هذا الخطاب كان مهماً جداً بالنسبة للكويت ككل، وأهميته تأتي كأهمية الحاجة إلى خطة واضحة يتحمّلها

رئيس الحكومة، وكذلك صاحب السمو الأمير كونه رئيس كل السلطات، وبالتالي رئاسته للسلطات التشريعية والتنفيذية تتيح له أن يفعل ما يريد وفقاً للدستور.

هناك نقطة مهمة لاحظتها في ردود الأفعال التي صدرت عن المواطنين الكويتيين بدون أي استفتاء، ولكني شعرت بها من كل مواطن كويتي تواصلت معه أو التقيت به، حيث رأيت البشر والسعادة بادية على الوجوه، والكل مستبشر استبشاراً غير طبيعي، والجميع أبدى موافقته وتأييده لخطاب صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، عدا القليل ممن تحدث عن بعض النوايا لتغيير الدستور وكلام من هذا القبيل، إنما الغالبية مستبشرة نتيجة الملل طوال عقدين ماضيين، وما حدث خلال هذين العقدين من أحداث مخيبة للآمال، لذا أود التنويه بأن الدستور الكويتي الذي وُضع عام ١٩٦٢ قد وضع في مرحلة زمنية تاريخية ضمن ظروف معينة، لكن الظروف تغيّرت.

وبالتالي عندما نتحدث عن أن هناك حاجة ماسة لإجراء بعض التعديلات على الدستور، بما يواكب الظروف والفترة الزمنية الحالية، يجب أن يتم وضع ذلك في الاعتبار، فتعديل الدستور وتغييره أصبح ضرورة يطالب بها الجميع، فالزمن يجري، والأحداث تتغير، وبالتالي لا بد من النظر في الدستور نظرة عصرية تواكب الحدث وتتماشى معه، خصوصاً أننا على وشك أن نتجاوز الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، ويحمل من المستجدات والضرورات والأحداث التي لم تكن موجودة في أثناء وضع الدستور الكويتي في منتصف القرن العشرين، فالحياة الآن في الكويت تختلف عنها قبل ستين سنة مضت.

مداخلة سريعة من أحد الحضور في أي اتجاه تريد تعديل الدستور؟

الرد: أنا أتحدث من منطلق ضرورة التعديل وأهل الاختصاص من الدستوريين والقانونيين الذين يعلمون أن هناك حاجة ماسة وملحة لمزيد من الحريات، لكن

حتى مفهوم الحريات يجب أن نفهمه، لذا أقول بشكل واضح: يجب تعديل الدستور لمواكبة تحديات العصر، فنحن لدينا قلق وخوف من قضية الاستبداد، ولسنا وحدنا في الكويت نعاني هذا القلق والخوف، فالديمقراطية والليبرالية على مستوى العالم أجمع تعيش في هذه الأزمة، وبالتالي الدساتير في العالم أجمع في حاجة كبيرة إلى المراجعة والتعديل، حتى في الدول التي خرجت منها الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل فرنسا وغيرها من الدول هي نفسها تعيش أزمة.

هناك بعض النماذج كالنموذج الصيني، والبون شاسع بين النموذج الليبرالي والنموذج الصيني، وبالتالي الليبرالية والديمقراطية تعيش أزمة كبيرة في ذلك العصر، لذلك يجب أن يدرك الجميع أن طبيعة التغيير هي من السنن الكونية الحتمية لكي يواكب طبيعة هذه المرحلة التي نعيشها.

ومن قناعاتي الشخصية أيضاً أنه قد حدث تغيير جذري في ثقافة وقناعات الشعب الكويتي، وحينما نقول حدث تغيير في ثقافة وقناعات الشعب الكويتي، فهذا يعني أن هذا الدستور كان في فترة تاريخية وزمنية امتدت لعقود قد أدى الغرض الذي وُضع من أجله، وتحول بعد العام ١٩٩٠ إلى ثقافة قبلية وتحوّلت القبيلة إلى حزب سياسي، وبالتالي حدث عندنا تغيير في الثقافة، والحكومة بنفسها لم تهتم بقضية الاندماج في المجتمع، وكانت ترى في المكتسبات الاجتماعية أنها مصدر قوة، وأعتقد أن هذا الخيار غير صحيح، ونحن لا شك أننا تعلّمنا الدرس من أن كل الثورات التي حدثت في المنطقة كانت فاشلة، وبالتالي فإن التمسك بأنظمة الحكم اليوم هي الطريق الآمن بالنسبة للكويت، ونعتقد أن الأزمات الموجودة حالياً ليست بجديدة، اليوم هناك أزمات سياسية متكررة عطّلت البلاد، لذلك أقول إنه يجب أن يكون لدينا رؤية وخطة وضرورة بلورة مضامين خطاب صاحب السمو؛ لأننا في عام ١٩٧٦ تم حل البرلمان، وفي عام ١٩٨٦ تم حل البرلمان كذلك، ورغم ذلك لم تستطع الحكومة تقديم أي شيء خلال فترة حل البرلمان المنوّه عنها.

وبالتالي القلق والخوف كان هاجساً عند المواطن الكويتي، بمعنى لو أنك قمت بحل البرلمان حلاً دستورياً وأنت كحكومة تستطيع ذلك، ولكن هل تستطيع الحكومة تقديم شيء بدون البرلمان؟ بالتأكيد لا تستطيع، لذا أصبح التعديل والتغيير ضرورة ملحة، وهذا رأيي الشخصي، وقد لا يتفق معي البعض في هذا الرأي، ففي حالة القيام بحل المجلس حلاً دستورياً، والدعوة إلى انتخابات في الفترة المحددة حسب القانون لاختيار أعضاء مجلس أمة جُدد، فإن الشارع الكويتي سوف يأتي بالنماذج نفسها الموجودة حالياً، وبالتالي عليك أن توقف الدستور لفترة زمنية وتعيد تقييم الأوضاع في البلاد وفي المنطقة، واليوم الكويت في منطقة الخليج أصبحت تغرّد خارج السرب، فهناك تغييرات واضحة في المملكة العربية السعودية، وتغييرات واضحة في الإمارات العربية المتحدة، وكذلك في بقية دول الخليج، فدول الخليج الكبيرة والصغيرة حدّدت مسارها التي تسير فيه، وبقيت دولة الكويت، وكأن مهمتنا الآن أن نعكّر صفو ما يحدث في دول الخليج؛ لذلك علينا هنا في ظل علاقاتنا وتحالفاتنا الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية أن نتغيّر؛ لأن العالم يتغيّر من حولنا، وهذه التحالفات والاتفاقيات ليست سارية في الوقت الحاضر، فما يحدث في أوكرانيا واضح للعيان، فالوضع تغير كلية، والنظام العالمي تغير، والوضع الإقليمي تغير، لذا علينا أن نقول بأن كلمة صاحب السمو كانت استجابة لهذه التغيرات العالمية، ونتمنى أن تكون هناك خطة واضحة تترجم ما قاله صاحب السمو أمير البلاد في خطابه على أرض الواقع، وذلك بأن تكون هناك حكومة قوية، كما أشار زميلي الأستاذ أحمد باقر، حكومة قادرة على التحدي لا تهاب البرلمان.

وهناك نقطة أخيرة وهي في يد الحكومة حسب اعتقادي وقناعتي، فإذا أقدمت الحكومة على إغلاق الصنبور على أعضاء مجلس الأمة، فإن المشكلة سوف تنتهي بكل تأكيد، وبالتالي فإن غلق باب الطلبات المتبادلة بين الوزراء وأعضاء مجلس الأمة والحد من المصالح الوقتية والشخصية بين الطرفين سيكون السبيل الأمثل

للقضاء على المشكلة؛ لأن فتح باب الطلبات بين الجانبين وغض الطرف عنها هو الذي يسبب المشكلة، والأمر كله في يد الحكومة، إن شاءت فتحت الباب، وإن شاءت أغلقته، لذا أطالب الحكومة أن تضع حداً لذلك ضمن أطر قانونية صلبة إن كانت بالفعل ترغب في القضاء على المشكلة من جذورها، لذلك نحن أمام تحدٍّ كبير داخلي وإقليمي وعالمي، ولابد أن يكون هناك وجود وظهور لموقع الكويت في النظام العالمي الجديد.

رئيس الجلسة . تعقيب:

كلمة ساخنة جداً من الأستاذ الدكتور علي أحمد الطراح، وفيما يتعلّق بمقولة غلق الصنبور التي ذكرها الأخ الدكتور علي أحمد الطراح، يجب أن يتوافق معها رفع مستوى الخدمات، والحرص على العدالة الاجتماعية، وهي المضامين التي أكد عليها صاحب السمو حفظه الله ورعاه في خطابه، وبذلك ستكون الأمور على ما يرام.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

د. محمد حسين الفيلي

أستاذ القانون العام المساعد ـ كلية الحقوق ـ جامعة الكويت

محمد حسين الفيلي
أستاذ القانون العام المساعد ـ كلية الحقوق ـ جامعة الكويت

في البداية أعتقد أنه من المهم أن يتم بحث هذا الموضوع في إطار أكاديمي؛ لأن هذا يُخرجنا من قضية التجاذبات السياسية، ومن المهم أن يكون البحث بإيجابية مع أعلى درجات الحب والمواءمة، وأعتقد أن المشهد فيه عناصر مهمة جداً من الناحية الدستورية لمن يرصد طبيعة مسار النظام الدستوري، النظام الدستوري الكويتي ـ ابتداءً ـ تم تصميمه بواقعية للتعامل مع واقع قائم ومستقبل مأمول ومجهول، ويمكن أن يكون هذا الواقع سبباً في عدم التعديل، وتبقى أقوى نقطة في الموضوع هي نقطة العلاقة بين السلطات، حد أدنى من البرلمانية أو حد أعلى من البرلمانية، علماً بأن البرلمانية هي الطريق الوحيد أمام بلد تأخذ بالنظام الوراثي ـ هنا ندخل في مسألة أمن الوطن ـ أنت يجب أن تبعد اختصاصات رئيس الدولة قدر المستطاع عن اختصاصات رئيس مجلس الوزراء؛ لأن ممارسة العمل التنفيذي بطبيعته يخلق انتقادات، وفي مرحلة من المراحل في فرنسا في النظام الأورلياني قال أحد رؤساء الوزراء، أن النمط الذي أخذ به الدستور الكويتي مقارب للنظام البرلماني الأورلياني من حيث مركز رئيس الدولة، وأن الملك يستهلك من أربعة إلى خمسة رؤساء وزراء، لماذا؟ لأن لديه صلاحيات مهمة، وفي الوقت نفسه لا يريد أن يظهر بالمشهد التنفيذي؛ لأنه هو صمام أمان، وليس من مصلحته وضع صمام الأمان لديك ليتم استهلاكه، هذه مقدمة مهمة كي ندخل بعد ذلك في المشهد.

الجديد في المشهد أن رئيس الدولة في المرات السابقة كان يعيش المشهد التنفيذي لفترة طويلة كوزير، ثم يأتي إلى منصب الرئاسة، هنا قد تكون ميزة، أن أمامنا لاعباً

كان مراقباً لفترة طويلة كونه نزل الملعب، دون أن تكون لديه خلفية المشاركة فيها، وقال سموه أن دوره منذ عام ٢٠١٢ كانت تحكمه طاعة ولي الأمر، إذاً أنا أبدأ من جديد، لا تقولوا لي موقفك السابق، فالآن، الأمير والحكومة وفق النظام البرلماني يجب أن يكون متوافقاً، ولدينا فرضية وهي أن الحكومة تشكّل من الأغلبية البرلمانية، وهذه ليست قائمة، لكن الفرضية القائمة أن الحكومة يتم تشكيلها وفق تقدير رئيس الدولة، وهذا يعني أنه يجب أن تظل الحكومة متوافقة مع رئيس الدولة، وفي الوقت نفسه قادرة على التعامل مع البرلمان؛ لأن لدينا قطبين الآن، رئيس الدولة والبرلمان، ويجب أن يظل التعامل في إطار هذين القطبين، الحكومة يجب أن تتعامل في ظل القطبين، والذي صنع الدستور أيضاً كانت لديه فرضية أن الحكومة لا تأتي من أغلبية برلمانية، إذاً أنا أوفر لها كتلة تصويتية بما يوازي الثلث، وعلى الحكومة أن تتعامل مع البرلمان.

هنا لنا وقفة، هذا الواقع كي يصبح منتجاً يجب أن يفعل فكرة أساسية في الدستور، وهي أن الحكومة يتم تشكيلها وفق رؤية، ليس عبثاً أن الدستور يقول على الوزارة أن تتقدم فور تشكيلها ببرنامج؛ لأنه يفترض أنه تم تشكيلها ضمن برنامج، والدستور عالج فرضية أن هناك استشارات، من خلالها رئيس الدولة يستشف من هو المرشح الأكثر قدرة على التعامل مع البرلمان، ويفترض أن هذا المرشح يمتلك رؤية تم اختياره على أساسها، هذه الجزئية تحتاج إلى وقفة فيها استشراف للمستقبل، ومن المهم أن نؤصّل لفكرة أن اختيار رئيس مجلس الوزراء من قِبل رئيس الدولة مرتبط بتقديم رؤية؛ لأنه ليس من الطبيعي ما رأيناه في المرحلة السابقة، ففي المرحلة السابقة قد يعبّر رئيس الدولة عن عدم رضاه عن أداء الحكومة، ونظرياً هو من اختارها، كما أن المرحلة السابقة لها خصوصية؛ لأن سموه لم يكن يدير المشهد باعتباره اللاعب المباشر الذي يُستعان به، أما الآن هو من يدير المشهد مباشرة، وهو الذي سوف يختار الحكومة وله سلطة تقديرية واسعة، وحتى

يحصل هذا التوازن من المنطقي أن يتم الاختيار وفقاً لرؤية واضحة، ومن المنطقي أيضاً ـ وهذا نستطيع أن نفهمه بدون تعديل الدستور ـ يأتي الرقابي ويسمح بوجود برلمان قائم على تنسيق ومبني على رؤى، على الأقل الكتل التي سوف يتعامل معها، والحكومة التي تملك الثلث لا تذهب للاعبين كلٌّ منهم يعمل باتجاه مختلف عن الآخر، إذاً نحتاج إلى تعديل في الفكر الانتخابي، كي يصبح الانتخاب مبنياً على رؤية سياسية للناخب، تحت مسمّى قوائم أو مسمّى أحزاب، ولكن الوضع الحالي لن ينتج حالة من الشفافية.

أيضاً ونحن نتكلم في هذا الإطار نقف عند نقطة أخرى مهمة، وهي مفهوم الهوية الوطنية، وهذا المفهوم مرتبط بالأمن السياسي للنظام الدستوري؛ لأن أي دولة يجب أن يكون فيها شعب، وفكرة الشعب هي نوع من الارتباط بين كتلة سكانية وبرنامج دولة أو مشروع دولة، إذاً الهوية الوطنية لا يجب أن نفهمها أنها نقاء عرقي، أساساً لا يوجد عرق كويتي، ولا يجب أن نفهمها أنها انطواء ولا نريد قادمين جدد، أي جسم ليس فيه تغيير يصيبه شيخوخة، إذاً هناك حاجة لفهم سياسة الوصول للجنسية، الآن ما يُقال لي إن هناك تزوير في وثائق الجنسية، وهذا التزوير لا يتأتى في الوثائق الإدارية بدون شركاء، أو أكثر من موضوع شركاء، ولكن ليست هذه النظرة التي من خلالها نعالج مفهوم الهوية الوطنية، وعلينا ألا نربط الهوية الوطنية لا بنقاء عرقي، ولا أن نربطها بفكرة أن هناك حالات فيها جريمة، وإذا تأملنا من منطلق هذه الزاوية سوف نغيّر البوصلة.

فالقضية في الأساس هي قضية الحريات، وبالتالي المسألة بالنسبة لي ليست في تعديل الدستور، وإنما في تعديل آليات تنظيم الحياة السياسية، ليسمح فيها الدستور بفتح الباب لتنظيم آليات العملية السياسية، ولا ننسى ـ ونحن نتكلم عن السلطات التشريعية والتنفيذية ـ أن هناك عنصر مهم في الموضوع يجب أن نتعامل معه بجدية، وهو «الشعب»، فأنا عندي سلطة مركزية تملك الأداء والتوجيه، ومنذ فترة طويلة

تستخدم التوجيه، وإلى الآن تشتكي من ضعف مفهوم الولاء الوطني، إذاً هناك خطأ في مكان ما.

يجب أن يكون لدينا الأمانة ونقول أين الخطأ وكيف العلاج؟، وهذه مسألة ليست من عمل القانوني، إنما عمل اجتماعي وعمل تربوي وعمل إعلامي، خاصة ونحن نتكلم عن سلطة مركزية.

عند هذا الحد أقف وأتمنى ألا أتجاوز.

رئيس الجلسة: أتوجه بالشكر للدكتور محمد الفيلي على مداخلته الثرية والقيمة في موضوع الندوة

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

محمد سليمان الحداد

أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

محمد سليمان الحداد

أستاذ الأنثروبولوجيا المساعد ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

بعد التحية أتوجه بالشكر لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، والأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، على هذه الندوة، في الحقيقة إن الحديث عمّا ينبغي أن يكون عليه الوضع ليس مجالنا الآن، أما فيما يخص الخطاب السامي، فدعوني أبدأ فيما قاله زميلي الدكتور محمد الفيلي عندما قال بأن سمو الأمير لاعب جديد دخل الملعب، أعتقد أن جزءاً من هذا الكلام صحيح، ولكني أضيف إليه أن سمو الأمير انطلق من الهوية والشخصية والسمات التي يتميّز بها منذ أن تخرّج من كلية الشرطة بالمملكة المتحدة، ثم التحق بالمباحث العامة التي سُمّيت بأمن الدولة فيما بعد، وقضى قرابة ٥٣ سنة في المجال الأمني، وبالتالي هو رجل عسكري، لكنه أيضاً كان رجلاً سياسياً، بمعنى أنه كان دائماً ـ كما يقولون بالعلوم السياسية ـ مجاوراً للحكم لثلاثة حكام متتاليين، رحمة الله عليهم الشيخ جابر الأحمد، والشيخ صباح الأحمد، والشيخ نواف الأحمد، فكان بالغرفة المجاورة للحاكم ولم يكن بعيداً عن السياسة عندما دخل الملعب، ولديه حصيلة كبيرة جداً من المعلومات والفكر السياسي المطعَّم بالشخصية العسكرية، ولذلك جاء خطاب سموه بالشكل الذي رأيناه، وتبيّن لنا أنه خطاب تصريح، ومقارنة بالخطابات السامية السابقة يعتبر هذا الخطاب استثنائياً، وسنوضح لماذا هو خطاب استثنائي.

أولاً: ما نحن عليه الآن دليل على أنه خطاب استثنائي، لم نعتد في أي مرحلة من المراحل في الخطابات الأميرية السابقة أن نلتقي ونتباحث ونتحدث عن جوانب معينة بهذا الخطاب.

ثانياً: الشارع الكويتي ـ على غير المعتاد ـ مشغول بهذا الخطاب، أنا لا أقول بأن الكل مؤيد، فهناك من يؤيد لكنه متحفظ، وأنا عندما كنت في إحدى الديوانيات تحدثت مجموعة من الإخوة في هذا الأمر، وكانوا يقولون قول الله تعالى: «إن الله لا يحب الجهر بالسوء من القول إلا من ظلم»، هذه بالنسبة لهم فلسفة، وبما أنه أمير دولة، يستطيع أن يتحدّث ويقول ويعمل ما يشاء في إطار السلطة السيادية، لكن غالبية الناس قالوا أن ما قام به الأمير وضمّنه خطابه صراحة هو ما ينبغي أن يكون، بمعنى أن يكون الأمر تصريحاً لا تلميحاً، بخلاف ما كان في الخطابات السامية السابقة؛ لذلك هو خطاب استثنائي لأنه خلق جدلاً في المجتمع.

ثالثاً: بالإضافة إلى أنه أيضاً لامس مشاعر المواطنين، ولامس رؤى الناس فيما ينبغي أن يكون عليه الأمر، سمو الأمير قالها بملء فمه منتقداً السلطتين التشريعية والتنفيذية على حد سواء، لم نعتد أن نستمع إلى خطاب سامي، في السابق ـ منذ المجلس التأسيسي ـ لم يكن هناك انتقاد بهذه الشدة واللوم الكبير للسلطتين بالمفردات التي وردت بمتن الخطاب التي استمعنا إليها وتعايشنا معها، وبالتالي هو خطاب استثنائي.

هناك من يقول: هل الأمير خالف قرارات الأمير السابق؟ هل خرج عن بوتقة الشيخ نواف رحمة الله عليه؟ هل خالف قرارات الشيخ نواف، سواء المراسيم أو الأوامر الأميرية؟ هذا أسئلة عامة.

سمو الأمير في خطابه لمّح بشكل أو بآخر إلى أن هناك قرارات ليست لديه قناعة بها ولم يتقبّلها، أو بالأحرى لا يتفق معها، ولكن مع ذلك السمع والطاعة، وهذا المدخل الرئيس للتعامل مع ولي الأمر، بمعنى آخر يقول هنا بأنه يؤكد ـ فيما يخص مخالفة القرارات ـ على أنه عندما كان ولياً للعهد كان ينبغي ـ كما يقول ـ احترام صلاحيات واختصاصات الأمير الدستورية، وينبغي عدم الاعتراض عليها، وينبغي عدم التشكيك فيها، باعتبارها من صميم أعمال السيادة، مبيناً في ذلك أن

الاعتراض عليها يؤدي إلى ضياع مكانة وهيبة الدولة، ويضعف أركان الحكم فيها، وهذا لن نسمح بحدوثه، ولن نسكت عنه، هذا ما قاله سمو الشيخ مشعل في خطابه السابق، وليس الأخير، لكنه كان ولياً للعهد وكان يحترم صلاحيات سمو الأمير في هذا الشأن.

رابعاً: ما طبيعة هذا الخطاب السامي؟، عندما نقرؤه بتمعّن، نحاول أن نوضح مما يتكوَّن هذا الخطاب، فهذا الخطاب يتكوَّن من أربع ركائز أساسية.

الركيزة الأولى: نقد ما هو كائن.

الركيزة الثانية: الإرشاد والتوجيه والمتابعة والمحاسبة.

الركيزة الثالثة: وهي الأهم ـ والتي جاءت واضحة تماماً ـ هي التحذير والتهديد.

الركيزة الرابعة: التطمين، يطمئن الناس بأن الأمور طيبة، وأنه سيتم الحفاظ على الدستور والتأكيد على ضمان بقاء الدستور والشرعية، فشرعية الحكم مستمدة من هذا الدستور، وضمان بقاء هذا الدستور بمثابة ضمان للعهد المبرم بين أسرة الحكم والشعب.

وهذه الركائز الأربعة التي أشار إليها الخطاب السامي بشكل واضح لا لبس فيها، والجميع يفهم هذا المضمون من الرسائل الأربعة، ولذلك ـ فيما يخص النقد ـ أجد أن النقد كان واضحاً بالنسبة لي كمواطن كويتي، وأنا كنت مع التصريح وليس التلميح، واستمعت لما قاله سمو الأمير في هذا الأمر فيما يخص النقد اللاذع الشديد ذا الطابع العسكري للسلطة التنفيذية، نحن اعتدنا على انتقاد السلطة التشريعية، لكن ما لم نعتد عليه أن ننتقد السلطة التنفيذية بهذه الشدة والقوة والجرأة من سمو أمير البلاد الذي يعتبر هو نفسه جزءاً منها، وقد قال كلمة جيدة في هذا الجانب، حيث قال: إن هذا دوري والشعب أدى دوره، أنا كأمير للبلاد عيّنت حكومة والشعب اختار، لكن للأسف مخرجات هذه الاختيارات التي تمت لم ترقَ بما

نتمناه، فأنا كشعب اخترت النواب وأنا كحاكم اخترت الحكومة، لذلك ـ حقيقة ـ ومع هذا النقد نأمل بأن تأتي الأمور بالأفضل في ظل هذه الفلسفة الجديدة والرؤية الجديدة للكويت التي نحلم بها.

رئيس الجلسة: أتوجه بالشكر للدكتور محمد سليمان الحداد على مداخلته الثريّة، وأنا أتفق مع الدكتور الحداد خاصة فيما قاله حول ما قدّمه الخطاب من تحذير وتطمين، والتطمينات كانت واضحة، وهي التمسك بالدستور، وتقبّل النصح والرأي وتبادل المشورة والإرشاد، فهذه كلها عناصر تطمئن أن هناك حزماً، لكن الحكم الكويتي لا يتخلى عن طبيعته الأصلية مع الناس.

مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية

علي زيد الزعبي

أستاذ الأنثروبولوجيا ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

علي زيد الزعبي
أستاذ الأنثروبولوجيا ـ كلية العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت

بعد التحية أتوجّه بالشكر لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، والأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري على هذه الندوة القيّمة، والشكر موصول لجميع القائمين على هذا المركز، وتمنياتي للمركز بمزيد من التوفيق.

في البداية، لا شك أننا جميعاً حريصون على المصلحة العامة لوطننا الحبيب الكويت، ويجب ألا نجامل؛ لأننا ليس لدينا وطن آخر غيره، وليس لدينا ملك في بلاد أخرى، وليس لدينا مصلحة في أي دولة أخرى، وبالتالي سوف نتكلم بصريح العبارة، ففي كتاب قانون الطب جادل ابن سينا على أن المهمة الرئيسة والأساسية للطب لا تتركَّز في إيجاد علاج للمرض، وإنما مهمتها الرئيسة هي في منع المرض، فلو لا قدر الله أصابنا مرض معين في هذا المكان وأوجدنا العلاج، معناها أن هناك جزء من الناس يعيش والآخر يموت، أو تحدث إعاقات وما إلى ذلك، ولكن إذا وضعت المنع معناها أن هذا المجتمع لن يصيبه مرة أخرى هذا المرض، وما حدث بالأمس من تصريح صاحب السمو وما ذكره من توافق مصالح بين نواب ووزراء على حساب مصالح البلد هي قضية ليست جديدة، هذا الأمر موجود من أول مجلس نيابي تم إنشاؤه في الكويت، ويمكن الرجوع للوكالات وأسماء النواب الذين كانوا موجودين في تلك الفترات، وبالتالي العلاقة هي ليست علاقة حديثة، وما حدث في هذا البرلمان لم يكن خاصاً بهذا المجلس، وإنما في البرلمانات السابقة، وهذا مرض موسمي، نعاني منه كلما تم تشكيل حكومة جديدة، وكلما تم انتخاب برلمان جديد، نعود إلى هذه الإشكالية

بطريقة أو بأخرى، وسواء تم حل الحكومة أو حل البرلمان، أو تم حلهما كلاهما، يظل هذا العلاج - إعادة الانتخابات - نافعاً لفترة قصيرة جداً، فهو علاج مؤقت ولا يمكن به حل المشكلة القائمة؛ لأنه سيعاود الظهور مرة أخرى بمضي بعض الوقت، وذلك لأن السلطة السياسية والنخب السياسية - على مدى ٦٠ سنة - لم تفكر في إيجاد حل رئيس لهذه الإشكالية التي مازلنا نعاني منها، ولم يفكروا في منع حدوث هذه الأمور التي تضر بمصلحة الوطن، وذلك من قِبل السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، وهنا أتفق مع زملائي الذين طالبوا بإعادة النظر في الدستور وإجراء ما يلزم من تغييرات تعالج مثل هذه الأمور، أين تكمن المعضلة الرئيسة في ١٦ مقابل ٥٠، أنا كحكومة آتي بأجندة معينة لا يمكن أن أنفذها إلا إذا تم التوافق مع مجموعة من النواب، وهذا أنشأ عندنا فيما بعد «نائب الخدمات».

وهذا ما يجري عليه العمل في الكويت، وكلنا يمكن مشاهدته ومعرفته، وكانت لدينا دراسة سابقة تناولت الأمر منذ تشكيل أول مجلس حتى مجلس ٢٠٠٣، حيث تم تشكيل ٣٦٧ لجنة تحقيق وكلها حبيسة الأدراج، فالمشكلات جميعها التي حدثت سواء من البرلمان أو من الحكومة هي بسبب هذه العلاقة الوثيقة بين النواب والوزراء، وبالتالي لا تستطيع الحكومة أن تعمل إلا إذا استطاعت كسب مجموعة من النواب لمساندتها في أجندتها المعلنة أو غير المعلنة، وهذه ترجع إلى طبيعة العلاقة، والمصيبة أين تكمن؟

كلما تم حل البرلمان ظهرت لدينا كوارث عميقة جداً، وهنا أختلف مع زميلي في مسألة تعليق الدستور، لأننا علّقنا الدستور سنة ١٩٧٥، والنتيجة كانت تدهور التعليم والصحة والاقتصاد حتى وصلنا لأزمة سوق المناخ ١٩٨٦، وظهرت عندنا خلافات وصراعات في المجتمع واستغلها العراق في عملية الغزو فيما بعد، وأيضاً بعد التحرير وجدنا أن هناك مليارات الدنانير والدولارات قد تم الاستيلاء عليها، فدائماً الحل لم يكن هو العلاج، أو الحل للمعضلة، فالحل قد يأتي بكوارث كثيرة جداً، إذاً ما هي الحلول التي يمكن التوصل لها؟ بالطبع يوجد حل مؤقت وهو

العلاج الذي تكلم عنه ابن سينا، ويوجد ـ من وجهة نظري ـ أربعة حلول مؤقتة وحل وحيد أعتقد أنه دائم:

الحل المؤقت الأول:

حل الحكومة، حكومة الشيخ ناصر المحمد تم حلها خمس مرات، حكومة الشيخ جابر المبارك تم حلها خمس مرات، حكومة الشيخ صباح الخالد تم حلها أربع مرات، حكومة الشيخ أحمد النواف تم حلها خمس مرات، على مدار سنة ونصف فقط.

الحل المؤقت الثاني:

هو حل البرلمان، وإعادة الانتخابات، وتبين لنا أن كل مجلس يأتي قد يكون أسوأ من المجلس الذي تم حله.

الحل المؤقت الثالث:

تغيير الدوائر الانتخابية وعدد الأصوات، وهذا الحل خلق نزاعات جديدة داخل المجتمع خاصة مع توزيع الدوائر، وبدأت تظهر لدينا النزعات القبلية، والنزعات المذهبية، والنزعات الطائفية، والنزعات الفئوية، والنزعات الطبقية، والنزعات العائلية، والنزعات المناطقية، وهو أمر شاهدته بنفسي في إحدى الديوانيات بمنطقة الروضة أثناء انتخابات المجلس البلدي، حين سأل أحد الحضور عن التصويت لبعض المرشحين، وتوقعت بسؤاله هذا أن أحد المرشحين يتميّز عن البقية بأمور معينة، وسألته: لماذا؟ قال: الأول من أهل الروضة، والآخر من أهل العديلية، وهذه نزعة مناطقية، ولذلك فإن هذا الحل يعتبر غير مجدي.

الحل المؤقت الرابع:

إعادة دمج ولاية العهد مع رئاسة مجلس الوزراء، وأعتقد بأن هذا حل مؤقت، لماذا؟ لأن ـ باعتقادي ـ الخطأ الاستراتيجي الذي حدث هو فصل ولاية العهد عن رئيس مجلس الوزراء؛ لأن الصراع قبل ذلك كان محدوداً فيما بين الأقطاب، لكن فصل ولاية العهد عن رئاسة مجلس الوزراء وسَّعت دائرة المتصارعين، وبالتالي نتوقَّع أن رئيس مجلس الوزراء هو الذي سوف يكون ولي العهد القادم أو الأمير القادم، وبالتالي نستطيع محاكمته الآن قبل أن يصل لولاية العهد أو الأمير، وهذه أيضاً إشكالية، لذلك أتمنى إعادة دمج ولاية العهد مع رئاسة مجلس الوزراء، وذلك لتخفيف حدَّة الصراع، لكن هذا ليس حلاً دائماً، وقد خرج بعض المطالبين بتبنّي النموذج الأردني، وهو أن تكون أسرة الحكم خارج نطاق مجلس الوزراء، ويكون الوزراء ورئيس مجلس الوزراء من الشعب، وبالتالي إذا شعروا بأن هناك ضغط شعبي يتم عزل رئيس مجلس الوزراء، وهذه كانت فكرة مطروحة، بالطبع نعلم أن المشكلات التي تحدث ليست دائماً من رئيس مجلس الوزراء، وإنما من الطبقة الحاكمة، ونعرف أن الكويت دائماً تعشق النموذج المصري والنموذج الأردني؛ لأن فيه أموراً كثيرة إدارية وأمنية وغيرها تميل لها الكويت.

الحل الدائم:

وجهة نظري أن الحل الدائم هو الملكية الدستورية، وكفى، ففي مملكة البحرين معروف من هو ولي العهد، ومن هو ولي ولي العهد القادم، قطر حلتها في ذرية تميم، الإمارات في ذرية محمد بن زايد، وسلطنة عُمان أصبحت في ذرية السلطان هيثم، والمملكة العربية السعودية أصبحت محصورة الآن في أبناء سلمان بن عبد العزيز، إلا في الكويت عندنا أكثر من ألفي شخص في أسرة الصباح، وهناك من لديه الرغبة في أن يصل إلى منصب ولاية العهد والأمير، وبالتالي الحل المناسب ـ من وجهة نظري ـ الملكية الدستورية.

وفيما يتعلّق بخطاب حضرة صاحب السمو خلال التنصيب لم يكن الخطاب مفاجئاً لكنه كان متوقعاً، لأنه باسترجاع الأحداث بتاريخ ٢٠/ ٦/ ٢٠٢٣ في افتتاح مجلس الأمة الحالي، نصح سموه الحكومة والبرلمان بالتعاون من أجل صالح الوطن والمواطنين، وفي ٣١/ ١٠/ ٢٠٢٣ في افتتاح دور الانعقاد التشريعي الثاني للفصل التشريعي السابع عشر لمجلس الأمة، حذَّر سموه البرلمان والحكومة من التقاعس عن أداء مهامهم الموكلة لهم؛ لأنهم لم يؤدوها بالشكل المرجو منهم والمحدد لهم، وفي ٢٠/ ١٢/ ٢٠٢٣ بعد أداء سموه اليمين الدستورية كحاكم للكويت كان جاداً في توبيخهم بعد أن بيّن طبيعة وحجم العبث الحكومي والنيابي.

نقطة أخيرة.. ما تبعات هذا الخطاب؟

أنا شخصياً متفائل من جانب ومتشائم من جانب آخر، متفائل لأن الخطاب هو إعلان رسمي للدخول في مرحلة جديدة غير المرحلة السابقة؛ لأن المحاسبة والعمل والجد والجهد يجب أن يكون عنواناً للمرحلة القادمة، وأيضاً الذي يجعلنا نطمئن هو ما حدث في الأمن الوطني، فالشيخ مشعل حينما تولى رئاسة الحرس الوطني كان الحرس الوطني عبارة عن مجموعة من الهجانة، ولكنه طبّق عليهم النظام، وهو الوحيد في الدولة الذي حصل على شهادة الآيزو، وأحرز جائزة الشفافية لتحقيق العدالة بين الجميع، وطبق نظام القرعة، وغيرها من الأمور التي ميّزت الحرس الوطني بعد تولي سموه مهام رئاسته، فالحرس الوطني تحوّل من مركز هجانة إلى مؤسسة قائمة على معايير واضحة.

أما ما يجعلني متشائماً على الجانب الآخر هو أنه من عهد المرحوم الشيخ عبد الله السالم حتى عهد المرحوم الشيخ صباح الأحمد، عندما يأتي حاكم تأتي معه طبقته السياسية، وطبقته الاقتصادية، وطبقته الإدارية، ويُعاد السيناريو السابق نفسه، بوجوه جديدة، لكن أتمنى شخصياً أن هذا الأمر لا يحدث، وإن لم يحدث وتم الاعتماد على التكنوقراط، فهذا أمر جيد.

رئيس الجلسة: أتوجه بالشكر للأستاذ الدكتور علي زيد الزعبي

هيلة حمد المكيمي

أستاذ العلاقات الدولية المشارك ـ ورئيس قسم العلوم السياسية بالإنابة ـ جامعة الكويت

هيلة حمد المكيمي
أستاذ العلاقات الدولية المشارك ـ ورئيس قسم العلوم السياسية بالإنابة ـ جامعة الكويت

في البداية أتوجّه بجزيل الشكر لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، والأستاذ الدكتور يعقوب يوسف الكندري، وجامعة الكويت، وكل ضيوفنا الكرام الذين أثروا الحوار، كما أني سعيد بالمشاركة في هذه التظاهرة بالحرم الجامعي لنتحدث عن خطاب لرأس الدولة، دراسة وتمحيصاً وهذا الأمر يعكس ـ حقيقة ـ واقع دولة الكويت ـ ولله الحمد ـ القائم على الانفتاح وحرية التعبير، طبعاً وبلا شك فقد تحدّث الزملاء وأشاروا بأن خطاب سمو الأمير خطاب استثنائي، ودليل استثنائيته هو ردود الفعل، ووجودنا اليوم لنتحدث عن هذا الخطاب ونحاول أن نفهم مضامينه، ورد الفعل النيابي، حيث طلب بعض النواب إقامة جلسة خاصة لمناقشة مضامين الخطاب، إذاً هو خطاب استثنائي من الدرجة الأولى، وأنا شخصياً مع كل الأصوات الرجالية أحاول أن أضيف لمسة نسائية، فاللمسة النسائية عادة تذهب إلى الجانب الإيجابي، وهو جانب التفاؤل والذي تضمَّنه خطاب صاحب السمو؛ لأن صاحب السمو الشيخ مشعل تحدث عن التفاؤل وتحدث عن بث روح العمل، وعن تحقيق الطموح، بثلاث مفردات أوجدها في الخطاب أعتقد أنها تستحق أن تكون في مقدمة حديثنا، وضمن المضامين المهمة التي يتطلع إليها الشعب الكويتي، الذي يتحدث عن رؤية قادمة وعن كويت جديدة في المستقبل القريب، كويت تلحق بركب بقية دول الخليج، وبالتالي ليس أمامنا إلا أن نتفاءل ونركّز على الأمل والطموح.

الشيء الآخر، وفقاً لمحور موضوع الندوة، فقد بدر إلى ذهني خطاب الهوية الوطنية، فقد كان مفهوم المواطنة والهوية الوطنية هو عنوان هذا الخطاب، وهكذا أرى الخطاب،

كما أرى أن تحقيق هذه المواطنة يقوم على أربعة ركائز رئيسة تضمنها هذا الخطاب السامي، والخطاب عبّر عن الهوية الوطنية القائمة على مركزية العروبة والهوية الدينية الإسلامية، ونلاحظ ذلك بوضوح حينما تحدث بكثير من الوفاء عن صاحب السمو الراحل - طيب الله ثراه - الشيخ نواف الأحمد، ووصفه بأمير التواضع وأمير المتواضعين، وظل يعيد الحديث عن الشيخ نواف في العديد من مضامين هذا الخطاب، ثم قال جزئية مهمة حينما قال: كنا له من السمع والطاعة ولم نخالف سموه لأن طاعته من طاعة الله، إذاً نأتي إلى ذكر الركائز التي ترتكز عليها مضامين الخطاب الأميري:

الركيزة الأولى: تتمثل في تعزيز الهوية الوطنية، حيث يسعى صاحب السمو إلى إعادة تعزيزها من خلال الانتماء إلى العروبة والإسلام.

الركيزة الثانية: الالتزام بالدستور والقانون، ويمكن أن يعيدنا هذا أيضاً إلى الآراء التي تحدث فيها زملاؤنا، والتي تحوَّلت - كما نرى - من توجهات إلى توجيهات، وحتى هذه التوجيهات ستظل في إطار الدستور، وكان هذا واضحاً جلياً في الخطاب، وحينما تحدث سموه عن طاعة الأمير كانت أيضاً في إطار الدستور، التأني في إصدار القوانين والقرارات، والمساءلة الموضوعية في إطار الدستور والقانون، تحدث هكذا بكل صراحة عن هذه الجزئية الخاصة بالالتزام بالدستور.

الركيزة الثالثة: الإصلاح السياسي، وهي ما تكلم عنها زملاؤنا، وتظهر هذه الركيزة حينما تحدث سموه عن مفهوم الإضرار، والإضرار ظهر في مضمون الخطاب، وأشار إليه سموه بالعبث، وذكر موضوع الجنسية، وتحدث عنها ثانية وأرفقها بالهوية الوطنية، ثم موضوع العفو والتسابق على رد الاعتبار، وأيضاً السكوت، الذي كان أيضاً سلبياً من قِبل بعض أعضاء السلطتين، وصفقة تبادل المصالح تضمنها أيضا خطاب سموه، وكذلك مسألة التعيينات التي انتقلت إلى العدالة والإنصاف، كانت هذه ثالث الركائز المتعلّقة بالهوية الوطنية والمواطنة.

الركيزة الرابعة: مراجعة الواقع الأمني والاقتصادي المعيشي، وهنا أعاد حديث صاحب السمو الراحل الشيخ نواف، وقال بأن هذه المراجعة للأمور المعيشية والاجتماعية هي وصية الأمير الراحل الشيخ نواف الأحمد.

إذاً نحن أمام خطاب ـ بحق ـ استثنائي، وكل مضامينه سياسية تدور بشكل رئيس حول مفاهيم المواطنة والوطنية الدستورية، وهناك أيضاً حديث عن الأزمات والتحديات، وحديث عن البُعد الإقليمي والدولي، وهذا أمر مهم جداً؛ لأننا نعلم الآن بأن هذه المنطقة مقبلة على تغيرات جوهرية، كما نعلم أن هناك مشاريع كبيرة مثل المشروع الصيني أو المشروع الهندي، وهناك تغيير لهذه الخارطة، فلم يعد من المقبول أن تقف الكويت بعيداً عن الأحداث العالمية الجارية، وهي التي كانت تحمل راية هذه المشاريع قبل أن تنفذها دول الخليج، نحن الآن ليست لدينا رؤية واضحة للأحداث، مع أننا كنا في الماضي نستشف تلك الرؤى المستقبلية، والدليل على ذلك أن أول من تحدث عن مشروع الصين في منتصف التسعينيات كانت دولة الكويت، والآن لا نزال بعيدين جداً عن هذه الرؤى، ولا نعلم إلى أين سنتجه؟ هل سنتجه شرقاً أم سنتجه غرباً؟ هذه هي الجوانب التي تضمنها الخطاب السامي، عندما تحدث عن البُعد الإقليمي والدولي.

في نهاية الحديث، هناك ملاحظة أخيرة، وهي عودة سموه -حفظه الله- إلى التأكيد على إطار القوانين والدستور، حينما قال: نحن معكم على الوعد والعهد الذي قطعناه على أنفسنا، وباقون عليه، وعلى القسم العظيم باقون، إذاً هنا التزام مرة أخرى بدولة الدستور ودولة القانون والحرص على الدستور والقانون، وعلى تعزيز الهوية الوطنية، وفي نهاية الخطاب أعلن سمو الأمير -حفظه الله ورعاه- أن رؤية الكويت الحقيقية هي: البقاء والوجود والولاء.

رئيس الجلسة: أتوجه بالشكر الجزيل للدكتورة هيلة المكيمي على تلك المداخلة القيمة.

إقبال الأحمد

إعلامية وكاتبة صحفية

توجهات ومضامين الخطاب الأميري، لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، في يوم تنصيبه

إقبال الأحمد
إعلامية وكاتبة صحفية

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، برئاسة الدكتور يعقوب الكندري، والمعروف بنشاطه ومجاراته للأحداث.

وأود أن أوضح بأن الزملاء الذين سبقوني في تناول الخطاب السامي أسهبوا في توضيح الكثير من المحاور المهمة التي تضمنها خطاب سمو الأمير، وسأكتفي بنبذة مختصرة تكملة لما ذكره زملائي في مداخلاتهم الثرية بلا شك.

بداية لماذا هو خطاب استثنائي؟ كل الزملاء الذين سبقوني بالعرض أعطوا وجهات نظرهم، وأنا كإعلامية وكاتبة صحفية، بالنسبة لي، الاستثناء جاء بالاهتمام العالمي وليس المحلي فقط، وقد تابعت بعض المحطات الفضائية، حيث لاحظت أنه للمرة الأولى يتم تغطية خطاب سمو أمير دولة الكويت في افتتاح دور الانعقاد بهذا الشكل، ولا أود أن أتحدث عن رد الفعل الشعبي؛ لأن صداه كان واسعاً ومصحوباً بسعادة غامرة غير عادية، ولكن هناك جانب فيه نوع من القلق والتوجّس حول كيفية ترجمة ما جاء في الخطاب السامي على الواقع الصعب الذي يعيشه الشعب الكويتي، وفي اعتقادي لا يختلف اثنان بأن الشعب الكويتي وصل إلى مرحلة الإحباط والتشاؤم لمستوى لم يصل إليه من قبل؛ لذلك أقول إنه إذا كانت هناك علاجات أو انتقال من مرحلة إلى مرحلة، فاليوم ستكون هي الأخيرة إذا لم تنفذ؛ لأن واقع الدولة الآن لا يحتمل الانتظار إلى عهد جديد، فقد تكررت الوعود، وتكررت الآمال، ولكنها ـ للأسف ـ كلها كانت تُصاب بالإحباط، نحن في انتظار

التنفيذ، وأنا شخصياً كمواطنة كويتية أمامي كأس نصفه مملوء والنصف الثاني فارغ، أنا سعيدة ومتفائلة جداً لأني أرى اليوم النصف المملوء من الكوب، لكن هناك نصف آخر أتمنى مع الوقت أن يُملأ تدريجياً، وهذا معناه ضرورة البدء الفوري في العلاجات، ولكن هناك علاجات طويلة المدى، وعلاجات أخرى قصيرة المدى، مثال على ذلك، حينما يأتي لي مصاب بمرض السرطان فنحن نحتاج إلى تدخل قد يكون سريعاً عن طريق إجراء عملية جراحية فورية لقطع كل ما يساعد على تفشي هذا المرض، ثم الانتقال إلى مرحلة أخرى، وهي مرحلة العلاج طويل المدى الذي يمكن الأخذ به، كل الأمور والمشكلات التي تطرّق لها سمو الأمير في خطابه السامي هي عبث وفساد ممنهج، يعني أنه لم يكن وليد سنة أو سنتين، إنما وليد حقب زمنية طويلة، هذه الحقب زرعت السوس في كل مجال من مجالات الحياة داخل الكويت، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والرياضية، وغيرها، بسبب غياب المتابعة وغياب المحاسبة، وحُسن النوايا في بعض الأحيان في اتخاذ قرارات ارتجالية لا تمت للواقع بصلة ولكن وراءها مصالح خاصة، وهناك طبقة بسيطة سهلة التتبع دون أن تفكر.

الآن أنتقل إلى مرحلة أخرى، حتى أتطرق إلى النقطة التي أتطلع بإذن الله أن أكون متفردة فيها، أنا شخصياً أتمنى أن تكون ردود الأفعال والقرارات القادمة وكل ما يمكن أن يُطرح لعلاج هذا الموضوع من خلال قرارات متأنية حكيمة وبعيدة عن ردود الفعل المتشنجة، بعيدة عن الثأر؛ لأن هذه الأمور هي التي أوصلتنا إلى هذه النتائج، هذه الأمور كلها دخلت للرياضة وللسياسة وللاقتصاد، كل مجالاتنا دخلت فيها الصراعات، صراعات متعددة المشارب والألوان، صراع قبلي، صراع أسرة، صراع تجار، صراع فنانين، فهذه الأمور يجب أن يوضع لها حل، وهذه الأمور لا يتم حلها بيوم وليلة، هذه الأمور يتم حلها من خلال آليتين، آلية إدارية فورية ممكن أن تتخذ لحلها، والآلية الثانية هي نشر الوعي والتثقيف، وإعادة ترميم المواطن

الكويتي، وهذه أيضاً لن يكون علاجها في يوم وليلة، بل تحتاج إلى إعادة النظر في المناهج الدراسية، وفي طريقة تعامل السلطة، والعلاقة بين السلطات، وهذه الأمور لا يجب أن تأتي مجرد نصيحة يتم توجيهها وينتهي الأمر على ذلك، نحن نعيش في معضلة شائكة، وإن لم نعالجها من جذورها سوف تستفحل في المستقبل، فالمواطن الكويتي الآن على سبيل المثال لم يعد يحترم رجال المرور، وكلنا تابعنا عملية الشجار والاعتداء على رجال الشرطة، وهذه الأمور لم تأتِ بين يوم وليلة، للأسف هناك أمور سلبية تأصَّلت داخلنا حتى أصبحت مكوناً أساسياً في المواطن الكويتي.

وهناك مسألة أخرى يجب الانتباه إليها، وهي مسألة تردي مخرجات الانتخابات، ومن ثم مرض السلطة التشريعية، وهذه أيضاً تحتاج إلى علاج، علاج طويل المدى وعلاج قصير المدى، ويتم ذلك من خلال التدخل في عملية الدوائر الانتخابية ونوعها، وهذه الأمور أعتقد أن المتخصصين هم أولى بها وببحثها لبيان مدى فاعليتها في العلاج، وكذلك من خلال عملية الوعي بالانتخابات، بحيث يكون الانتخاب انتخاباً لوطن وليس انتخاباً لقبيلة أو لعائلة أو لطائفة أو لمذهب.

وأعتقد أن مصداقية الحكم الآن على المحك، بغض النظر عن الاسم، أنا لا أتحدث عن سمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أنا الآن أتحدث عن مصداقية حكم، وعن عمل مؤسسي، وهناك عملية تشكيك ـ للأسف أقولها ولتسمحوا لي ـ هناك عملية استهانة أيضاً بالحكم وصلنا إليها بسبب كل ما تفضل به الإخوة والزملاء في هذه الندوة، هذه أيضاً تحتاج إلى إعادة ترميم وإعادة صناعة، ومن الممكن أني ـ كحكم ـ قد أصل لمرحلة أتنازل فيها عن مكانة أصبحت عُرفاً لسبب ما، اليوم يجب أن نتنازل عنها في سبيل الحفاظ على هذه السلطة ومصداقيتها.

رئيس الجلسة: أنا سعيد جداً بهذه الكلمة المختصرة الواضحة.

عروب السيد يوسف الرفاعي

عروب السيد يوسف الرفاعي

في البداية أحب أن أترحّم على سمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح، والدعاء بالتوفيق لسمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، وأرجو له التوفيق والسداد في الفترة القادمة، اخترت أن يكون عنوان المداخلة هو «سمو الأمير الحازم الصريح»، وهذا المحور الذي اخترت أن أنظر من خلاله إلى الخطاب السامي، فأنا أعتقد اعتقاداً جازماً بأن سمو الأمير ـ حفظه الله ورعاه ـ حازماً ابتداءً من نفسه، إذ عرَّف سموه نفسه بأنه حينما كان يتعاون مع سمو الأمير الراحل رحمه الله، كان يتعامل معه من منطلق أنه ولي للعهد، ووصف نفسه بأنه يضع طاعة الأمير أولوية قبل قناعته، ولهذا السبب قام ببعض الأعمال التي قد لا يتفق فيها مع سمو الأمير الراحل، وذلك يرجع إلى شدة حزمه وولائه الشديد واحترامه للدستور والقانون، وهذا ينم عن الصراحة والشفافية من جانب سمو الأمير حفظه الله ورعاه، مع أنه غير ملزم أن يكشف لنا عنها، فسمو الأمير حدد لنا سلوكه وأسلوبه في الحكم حينما كان ولياً للعهد، وهو السمع والطاعة لولي الأمر سواء كان مقتنعاً أم غير مقتنع، فطاعة ولي الأمر أولوية قصوى لا جدال فيها، تلك الصراحة والشفافية من جانب سمو الأمير لا بد أن تقابلها صراحة وشفافية من الآخرين، وأعتقد أن السبب في هذه الصراحة هي رغبة سموه في أن يتم التعامل معه الآخرون بكل صدق وصراحة وشفافية، وبالتالي نحن أمام أمير يتوقع من الآخرين السمع، والطاعة، والتنفيذ للتوجيهات، وهذا مؤشر لمسار سياسي جديد.

السؤال هنا: ماذا لو تقدّم سمو الأمير بترشيح ولي العهد؟ وكيف يكون التعامل مع هذا الترشيح؟ وهل سيقابل ذلك الترشيح بالسمع والطاعة التي يتوقعها سمو الأمير من الجميع، أم أن البعض يرى أن الدستور يكفل لهم حق المخالفة والاعتراض؟ وهل في

المخالفة والاعتراض حماية للدستور؟ وكيف نحمي الدستور ونحن لا نسمع ولا نطيع؟، تلك أسئلة شائكة، والإجابة عنها باختصار هي أن السمع والطاعة لولي الأمر يحفظ الدستور والقانون، ويحفظ كيان الدولة ونظام الحكم، وهذه التساؤلات قد تكشف عن أمور خاصة بالرؤية المستقبلية لدولة الكويت، ولا يخفى علينا ما شاهدناه ولمسناه في عهد سمو الشيخ صباح الأحمد طيّب الله ثراه، حينما كان يطلب بعض الطلبات التي يتوقع فيها السمع والطاعة والتنفيذ، من منطلق طاعة ولي الأمر وتنفيذ أوامره، لكن البعض كانوا يرون أن الدستور يخوِّل لهم الاعتراض والمخالفة لبعض قرارات سمو الأمير.

أريد أن أقف مع حزم سمو الأمير، وقلبه الرقيق، فقد استوقفني كثيراً هذا الأمر، إنه كلما تكلم عن أخيه خنقته العبرة، وهذا ليس سهلاً عندما تتكلم عن أحد المتوفين، هذا قلب ندي، واستعمل أجمل الكلمات في وصف سمو الأمير الراحل الشيخ نواف، وظهرت لنا الشخصية الحازمة ذات القلب الندي، وهذه المزاوجة تعكس شخصية مطلوبة، كذلك لفتت نظري صراحة سمو الأمير؛ لأنه في العادة يكون خطاب الحكم الأول خطاباً عاماً، يقبله الجميع ويكون مقرباً لدى الجميع، لكنه كما أشرنا يكاد أن يكون هذا الخطاب خطاباً حازماً وصريحاً، وحزمه وصراحته نراها في مصافحته للناس، فكلما صافح شخصاً يوقفه، ومن حركة يده تنمُّ عن أنه شخصية حريصة، وهذا من سمات شخصيته، حيث يعلّق على الفور بكل صراحة وشفافية.

الحزم الذي لمسه الجميع من سمو الأمير، وأنا منهم، يتمثل في التقريع العلني في هذا الخطاب، ولم يكن هذا التقريع الأول، فقد سبقه تقريع آخر في جلسة الافتتاح، وكذلك القرار الذي اتخذه سمو الأمير في مسألة التعيينات، فهذا نوع آخر من أنواع التقريع العلني، وهذا ليس بجديد ـ كما قال الزملاء ـ وربما يكون التكرار هنا دليل اتفاق، وأنا أرى أن التقريع عندما يصدر من سمو الأمير تجاه مجلس الأمة، هو أمر طبيعي قد اعتاد عليه الناس من قبل، أما أن يكون التقريع لشخصية مرموقة من الأسرة الحاكمة، فهذا أمر مختلف لم يعتد عليه الناس من قبل، وفي الخطاب السابق خرج بعض أعضاء مجلس الأمة

يتساءلون: ما الذي يجري خلف الكواليس؟ وماذا نفهم من تلك الأحداث الجارية خلف الأبواب المغلقة، كونهم لم يتعودوا على هذا الأسلوب الحازم قبل ذلك، هل هناك ارتياح أم لا؟ وهكذا كان التضارب والحيرة بين البعض من أعضاء مجلس الأمة، وهذا النوع من التقريع ليس بجديد كما أرى.

ونقطة أخرى لمسناها في خطاب سمو الأمير، وهي أن سموه وصف التعاون بين السلطتين بأنه تعاون غير حميم، ففي الفترة السابقة في عهد الشيخ نواف كنا نفتخر بهذا التعاون، ونقول إن البلد مستقرة، خاصة وأن مجلس الأمة خرج من انتخابات وُصفت بأنها نزيهة، واختيار اللجان كان بتدخل من الوزراء، فكان خلاصة ما قدّمه الشعب هذا المجلس الذي تعاون مع الحكومة، والآن سمو الأمير لفت نظرنا إلى أن هذا التعاون لم يكن حميماً، وهذا التعاون سلبي، على حساب الوطن والمواطنين، فسمو الأمير ـ حفظه الله ورعاه ـ لديه نقاط نراها أساسية لرؤيته المستقبلية من أجل التصحيح والعلاج، وبالطبع مجلس الأمة لم يسكت، وعلى الفور أصدر البيان.

بعض الناس رأوا أن هذا البيان هزيل، وليس مذيلاً بتوقيع، فسمو الأمير في حالة من الضيق، وليس من الحكمة ألا تضع أسماء وتضع تفاصيل، وأنا رأيت أن هذا البيان مهذّب مفاده أنه إذا كنت يا سمو الأمير ترى أننا مقصرون، فإننا ندعوك لجلسة خاصة لنحاسب أنفسنا ونبحث في أوجه قصورنا، وأنا أرها خطوة تُحسب لمجلس الأمة، وهذا الحزم هو ما يبعث في قلوبنا التفاؤل، فالناس مثقلة بالهموم، وهذا الحزم أراه إيجابياً، وفكرة الحزم والتغيير وضرورة وضع النقاط على الحروف فكرة في غاية الأهمية، نسأل الله تعالى أن تحمل لنا الخير، وبإذنه تعالى سوف نجني ثمارها في المستقبل القريب، ونسأل الله أن تحمل الاستقرار والأمل في غد مشرق لهذا البلد.

هناك أربع قضايا تم التطرُّق إليها من سمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، وهذا يدل على أن الفساد منتشر ومتراكم في كل جنبات وأركان الدولة، وهذا الفساد المتراكم ينعكس

سلباً على حياة العباد ومستقبل البلاد، تلك القضايا الأربعة يجمع بينها أنها تخرق القانون والدستور، لذا لمسنا في الخطاب الأميري وجود الهاجس الذي حذّر منها سمو الأمير، وهو الأمر الذي دفع به نحو دعوة الجميع إلى الالتزام بالقانون والدستور وعدم تجاوزهما تحت أي ذريعة كانت.

أما مسألة التعيينات، وما أدراكم ما التعيينات، فأنا شخصياً عملتُ في القطاع الأهلي، وكذلك عملتُ في القطاع الحكومي لمدة ثلاثين عاماً، ورأيت في تلك الفترة الطويلة ما يدمي القلب ويثقل الخاطر، من خلال رؤيتي ومشاهدتي للتعيينات «الباراشوتية» التي كانت تتم على قدم وساق، وكل مواطن في الكويت أصبحت له قصة شخصية في مسألة التعيينات، والمسألة لم تعد موضوعاً عاماً، لكنها صارت قصصاً شخصية، وتحوَّلت من مرحلة كبيرة ذات شأن عام إلى قصص شخصية ذات شأن خاص، وملف التعيينات ملف يتفق الجميع على وجود إشكالية شائكة فيه، وهذا ما أعلن عنه سمو الأمير في خطابه، وكذلك ملف الجنسية، ذلك الملف الشائك الذي يتحرك بالإشاعات، وكل فترة يخرج علينا شخص يعطي رقماً للتجنيس بكلام منمق ومقنع، والسؤال المطروح حالياً: ماذا فعلنا من أجل معالجة ملف التجنيس؟

حديثي الآن لا يركّز على الفترة التي قضاها سمو الأمير ولياً للعهد في عهد المغفور له بإذن الله الشيخ نواف الأحمد؛ لأن هناك تساؤل كبير يطرحه الناظرون في الشأن العام وهو: كل التعيينات في المراكز القيادية والمراكز الحساسة في الدولة تحمل توقيع سمو الأمير نواف الأحمد، وتكون صادرة بمرسوم أميري له قوة القانون، وبالتالي فإن سمو الأمير الراحل قام بالتوقيع على كل المراسيم المتعلقة بالتعيين في المناصب القيادية، وسمو الأمير مشعل ـ حفظه الله ورعاه ـ يقول أنا كنت أسمع وأطيع ولي الأمر، سواء كانت الأوامر مع قناعاتي أو ضدها؛ لأن سمو الأمير الراحل له علينا حق السمع والطاعة في المنشط والمكره.

وهناك من يبرر كثرة التعيينات في عهد الشيخ نواف رحمه الله، نظراً لوجود شواغر كثيرة في المناصب القيادية، ولا بد من ملء هذه الشواغر، حتى يستتب النظام والأمن والسلامة لكيان الدولة، وأنا في ظني أن الإشكالية أكبر من مسألة ملء الشواغر في الدولة، والقضية شائكة ونحمد الله تعالى أن سمو الأمير قد وضع يده على الجرح، ويعد له العلاج الناجع بإذن الله تعالى.

فمن أبرز الملفات التي تحتاج إلى إعادة نظر وفحص وتمحيص هي ملفات الجنسية، والتعيينات «الباراشوتية»، فما أكثر الوعود التي وعد بها مجلس الأمة لحل تلك الإشكاليات، وما أكثر التعهدات بالحل التي تعهد بها أكثر من رئيس للوزراء، ولكن كلها وعود وتعهدات تبخّرت في الهواء.

وهناك نقطة مهمة في الخطاب الأميري، وهي أن سموه قد عبّر عن استيائه التام عن موضوع العفو، وقد أشار الزملاء قبل ذلك إلى هذه النقطة، وكل فريق يسعى في الموضوع وفقاً لدوره المنوط به، وموضوع العفو طويل وشائك ويحتاج إلى تفصيل طويل، كما عبّر سموه كذلك عن استيائه من موضوع الجنسية، ولم تكن هناك ردود واضحة على هذه النقطة، والكل يلقي باللوم على الآخرين، وأنا شخصياً أتمنى أن يتفهّم المسؤولون ذلك، ويعوا دورهم المناط بهم، بعد استياء سمو الأمير من الطريقة التي يتم بها معالجة هذا الموضوع.

أما بالنسبة لنقطة التنشئة الاجتماعية، فأنا أؤكد على ما قاله الزملاء من قبلي بشأن هذه النقطة، بأن مفاتيح الولاء للوطن، ومفاتيح المسؤولية، ومفاتيح الانضباط، ومفاتيح حل القيم الضعيفة التي نراها اليوم، هي بيد الحكومة كسلطة تنفيذية، فمن يملك المدارس التي من المفترض أنها أداة التنشئة؟، ومن يملك الإعلام والتوجيه؟ ومن يملك النفوذ والقوة؟ ومن يملك خُطب الجمعة؟

والإجابة هي أن كل هذه الدور والمنشآت بيد الحكومة، وفي حوارات سابقة اتفقنا على أنه في حالة حُسن استخدام أدوات التنشئة الاجتماعية سيكون ذلك مفتاح الحل، لكن

علاجها طويل الأمد وليس قصير الأمد، وما أكثر القول بأن هذا يحتاج خطة وذاك يحتاج رؤية، فأنا أدعو وأنبّه إلى أهمية هذا الموضوع، وهو التنشئة والتغيير الاجتماعي.

وفي الختام أريد استعراض نقطة أخيرة وهي أن قضية التنشئة الاجتماعية قضية خطيرة، وعندما نقول إنها في أيدي الحكومة، فهذا يعني أننا في حاجة إلى إعطاء مزيد من الحريات ومزيد من الديمقراطية، ربما أختلف مع الأستاذ الدكتور علي الطراح عندما قال إن الدول المجاورة سبقتنا، وأنا أقول: إن الكويت ستظل دائماً هي المنارة، ولا يضرنا توجهات وسياسات غيرنا من الدول، سواء في إعطاء المزيد من الحريات أو المزيد من الديمقراطية، فمن وجهة نظري أننا نسير بخطى ثابته وواثقة نحو المزيد من الحريات والمزيد من الديمقراطية والمزيد من الأدب والانضباط والمزيد من التعريف الصحيح لهذه القيم، وأنا مستبشرة بالعمل المؤسسي، وبالحزم الإيجابي، وبالخير الذي سينعم به الجميع في دولة الكويت بلد الخير والعطاء، وبحول الله في لقاءات مقبلة سوف نؤكد على ما حققناه من مكاسب كبيرة في عهد سمو الأمير الشيخ مشعل الأحمد الصباح حفظه الله ورعاه.

رئيس الجلسة : أتوجه بالشكر للدكتورة عروب الرفاعي على كلمتها وأعتقد أن الحديث عن تفاصيل ما ورد في خطاب سمو الأمير سيكون مسؤولية الحكومة القادمة، وأن عمل الحكومة هو الذي يوضح مدى قدرتها على الالتزام بمضامين هذا الخطاب، وأتفق معها على موضوع القانون، وأعتقد أن الالتزام بالقانون هو مفتاح فهم طبيعة عمل الحكومة في المرحلة القادمة، ويتضح لنا تركيز سمو الأمير دائماً على العدالة الاجتماعية، وقد طبّق سموه هذا الإطار في مؤسسات تولي سموه قيادتها في السابق، والآن نحن على المحك، وأنا بدأت كلامي بالقول بأن هناك حاكم يتأقلم مع الواقع، وهناك واقع يجب أن يتأقلم مع الحاكم، وأعتقد ذلك، وهذا نوع من التفاؤل، وإن شاء الله يكون هذا التفاؤل في محله.

تعقيبات

تعقيبات

تم فتح المجال للتعقيبات والتي جاءت على الترتيب الآتي

تعقيب محمد الفيلي:

أولاً أؤمن بأن كلاً يعبر عن رأيه، وليس لدي تعقيب على ما تم عرضه من آراء، لكن لدي تعقيب من الناحية الفنية، في موضوع الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، أنا أتفق مع الدكتور علي أحمد الطراح في تشخيصه بوجود مشكلة وصراع داخل الأسرة الحاكمة وهذا مفهوم للجميع، ولكن الحل في اعتقادي يجب أن يأخذ في الاعتبار السلامة الدستورية، وصحيح أن الدستور لم يرد فيه نص صريح يمنع الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، لكن هناك نصوصا توحي بعدم جواز الجمع بين المنصبين، وكذلك تحمل فكرة التوازن بين الحكومة والبرلمان. وهناك جزئية غاية في الدقة، لم ينتبه لها البعض، وهي أن قانون توارث الإمارة له طبيعة الدستور، وهذا القانون ـ قانون توارث الإمارة ـ يقود إلى عدم جواز الجمع بين ولاية العهد ورئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي: لماذا يمنع القانون الجمع بين ولاية العهد ورئاسة الوزراء؟ لأنه وفقاً لقانون توارث الإمارة من يحرّك موضوع القدرة الصحية للأمير على ممارسة اختصاصاته هو مجلس الوزراء، فلا يستقيم أن يكون ولي العهد رئيساً لمجلس الوزراء؛ لأننا سندخل حينها في حالة تعارض مصالح، أيضاً الذي يحرّك موضوع القدرة الصحية لولي العهد ـ بعد أن يصل من الأمير ـ هو مجلس الوزراء، إذاً سوف نقع في حالة تعارض مصالح، حيث إن مجلس الوزراء

سيعرض الحالة الصحية لولي العهد على مجلس الأمة، إذاً هذان الحكمان في قانون توارث الإمارة يوضحان لنا من الناحية الفنية وجود بعض المحاذير.

لذا، يجب علينا تفادياً للإشكاليات القانونية وتعارض المصالح أن نبحث عن حلول أخرى، بعيداً عن اقتراح الجمع بين ولاية العهد ومنصب رئاسة الوزراء؛ لأن هذا الحل سوف يؤدي إلى التعارض مع النصوص والأحكام، فالفكرة في مكان التوازن بين المجلس والحكومة، وهو مصمم على قدر من التوازن، إذاً من الناحية العملية سوف أعطل فكرة التوازن، إضافة إلى قانون توارث الإمارة، وتبقى المشكلة التي طرحتها، ولكن يجب أن نبحث عن حلول في أماكن أخرى، والنص القانوني لا يحمل هذه الإمكانية.

تعقيب أحمد باقر:

لدي تعقيبات سريعة، أنا أؤيد الأستاذ الدكتور علي الطراح، فيما قاله حول حل مجلس الأمة وإعادة الانتخابات وتعطيل الحياة البرلمانية، لكن ليس حلاً آنذاك أن نعطل الدستور، حيث يجب أن يكون الحل سلمياً، بمعنى أن يخاطب سمو الأمير الشعب ويوضح الأسباب، ويشير في خطابه إلى التوجّه الأمين، ويجب أن يكون للحكومة آلية إعلامية مقنعة للناس، توضح أسباب عدم الرغبة في هذا المجلس، وما هي أخطاؤه، مستعيناً بالنص الدستوري الذي أكد أن مجلس الوزراء هو السلطة المهيمنة على مصالح البلاد، وكيف تكون مهيمنة على مصالح البلاد وليس لديها القدرة على إقناع الناس، إذا لم يكن هناك مراقبة من إعلام قوي يوضح أوجه القصور والأخطاء سوف يعود المجلس مرة أخرى وكأن شيئاً لم يحدث، فالأمر يحتاج إلى شفافية في الاستنتاج وإقناع الناس بالحقيقة الواقعية، وأن يكون الوزراء على مستوى المسؤولية المطلوبة، وللأسف لدينا وزراء غير مؤهلين، فلماذا لم نخاطب الناس مباشرة؟ هناك ملفات اقتصادية تكاليفها مبهمة تحتاج إلى توضيح،

خاصة ملف احتياطي الأجيال لم يتبقَ فيه شيء، هذا مؤشر خطير، وخلل في ميزانية الدولة بين المصروفات والإيرادات، وأشار رئيس الجلسة إلى أنه لوحظ أن هناك مناقشة بين الحكومة والمجلس على الشعبوية، وتم التنويه من الأستاذ أحمد إلى أن الحكومة مستسلمة تماماً.

لذا فالأمر على هذا النحو يتطلّب توعية قوية، وبما أن هناك عدم تفاهم بين المجلس والحكومة، والشارع الكويتي ينتخب بناء على إعلام ومعلومات خاطئة، وهذه المعلومات تتراكم وتؤدي إلى توجهات شعبية خاطئة، مثال: كل كويتي عنده بيت وتأمينات ومبلغ ٣٥٠ ألف دينار محجوزة باسمه، ويتم تحريض الناس على المطالبة بحقوقهم، هناك خلل في تعبئة الناس بأمور غير واعية، وهذا أمر يخلق بلبلة ومشكلات غير محدودة، وأساس ذلك الكذب، والحكومة صامتة.

النقطة المهمة هي: كيف نعمل على صناعة تفاهم بين السلطتين؟ وتعتبر هذه أهم قضية، أهم حتى من تعديل الدستور، لا بد من السعي نحو تحقيق الأهداف التي تحقق مصلحة الوطن والمواطن، مع العلم بأن أهداف السلطة شيء وأهداف الشعب شيء آخر، حتى النواب -الذين يمثّلون الشعب- أهدافهم مختلفة، فهناك من يريد مزيداً من الحريات، وهناك من يريد الليبرالية، وهناك من يريد المزيد من الهيبة للسلطة، في ظل هذا التخبّط والرؤى المتضاربة وقصور البرامج والخطط الحكومية.. إذاً ما هو الحل؟

الحل أن يتم تشكيل حكومة ذات أغلبية برلمانية يمكنها التوفيق بين الرؤى والمتطلبات الشعبية والخطط والبرامج المؤسسية المقترحة من السلطة المعنية، والحكومة التي ليس لديها أغلبية في البرلمان لا يمكنها تسيير برامجها ولا تمرير قوانين لتنفيذ تلك البرامج، نذكر أن مجلسين فقط كان بهما استقرار بعد التحرير نتيجة مشاركة نسبة برلمانية في الحكومة.

أنا في قناعتي أن وجود وعي شعبي مع إعلام حكومي قوي، يشكل بلورة رؤى واضحة، تستطيع تحديد مكامن الأخطاء والمشكلات، وبالتالي وضع أو عرض مقترحات الحل والعلاج.

تعقيب علي الزعبي:

بالنسبة إلى ما قاله الدكتور محمد الحداد، فقد وضعت أربعة حلول مطروحة وهي مؤقتة، أحد الحلول الأربعة المطروحة هي إعادة دمج ولاية العهد مع رئاسة مجلس الوزراء، وبالتالي ليس من الضرورة أن يكون هو الحل الرئيس، فقد كانت الأمور تسير، لكن حينما أتى الشيخ صباح الأحمد كانت هناك استحقاقات، يجب أن يُمنح شخص رئاسة مجلس الوزراء، في مقابل شخص آخر يجب أن يُمنح ولاية العهد.

الجانب الآخر أنا لا أعتقد أن دولة الكويت تعاني من أي مشكلة مالية، فالكويت لديها مشكلة كبيرة، وهي أنها الدولة الوحيدة في العالم التي ليس عندها وزارة اقتصاد، عندنا وزارة مالية وهي فقط توزع أموال، لكن فكر اقتصادي ووزارة معنية بالاقتصاد لتنويع الدخل لا يوجد، والمصيبة أن الاقتصاد هو قسم صغير داخل وزارة المالية، كيف نفكر بأن ننقل البلد والمجتمع من واقع اقتصادي يعتمد على دخل محدد ووحيد، وهو النفط، إلى التنوّع في المداخيل الاقتصادية الأخرى، ليس عندنا وزارة أساساً، فبالتالي هذه إشكالية، حيث يجب أن تقوم الكويت بإنشاء وزارة لإدارة الاقتصاد، وبعدها تأتي وزارة المالية التي دورها يقتصر على توزيع المال ـ صندوق ـ وفق ميزانيات الجهات المحددة سنوياً، لكن وزارة المالية لا تفكر من الناحية الاقتصادية، لذا نرغب في إنشاء وزارة للاقتصاد يديرها اقتصاديون محترفون.

تعقيب محمد الحداد:

الإشكالية في الكويت هي إشكالية الإمكانية التي بدأت معنا منذ الاستقلال، وذكرها الشيخ عبدالله السالم -رحمه الله- في خطابه، حيث قال في خطابه السامي

في عام ١٩٦٣م: ينبغي على الكويت أن تقوم بتنويع مصادر الدخل، ويجب عليها ألا تعتمد على النفط فقط، ويعتبر الشيخ عبد الله السالم أول شخص كويتي يتطرّق إلى مفهوم تعدد مصادر الدخل، وعدم الاعتماد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ومنذ ذاك الوقت وإلى الآن لم يتغير شيء على الإطلاق في هذا الموضوع، ومعنى ذلك أننا نعاني من مشكلة في النظام الاجتماعي، وهذه ليست مسؤولية رئيس الدولة فحسب، إنما مسؤولية المدرسة والأسرة، أنا أستذكر رحمة الله عليه الشيخ ناصر الصباح حينما قال في يوم من الأيام: الثقافات التي دخلت على المجتمع الكويتي كان ينبغي أن نحاصرها ونؤثّر فيها بثقافة الكويت، إلا أن تلك الثقافات هي التي أثَّرت في المجتمع الكويتي، إذاً المشكلة مشكلة هيكلية، وعلاجها ليس في حل البرلمان أو تغيير رئيس الحكومة، نحن يجب أن نغيّر المفاهيم في المجتمع، ونؤسس لهذا الأمر من بداياته، نحن تأخّرنا ولم نبدأ مع عبدالله السالم، وحتى الآن لم يؤخذ بتوجيهاته منذ عام ١٩٦٣، لذا يجب علينا أن نبدأ وبشكل عاجل في علاج هذا الموضوع.

تعقيب نور الهويدي:

أول شيء يبعث في قلوبنا الأمل هو أننا في جامعة حكومية نناقش خطاب أكبر منصب بالدولة، وقد أثبتت لنا الأيام والدروس أن الثوار لا ينتصرون أبداً، فهم حطب لحرب، أو مداس قادم عن طريق أشخاص، ضيعوا علينا الشباب والوقت والإنجازات، وبالتالي لم يكن هناك أية استفادة، نعم كل ما درسناه يؤكد على وجود معارضة حقيقية ولكن المعارضة في الكويت فشلت في إيجاد معارضة حقيقية يشترك فيها الناس، طبيعي جداً وجود معارضة؛ لأن وجودها معناه أن النظام ديمقراطي والحاكم عادل، ولكن الآن باعتقادي أن هناك حاكم، يجب أن تترجم الأوضاع والتيارات كافة أمورها لتسير معه، أو أن تكون هذه آخر مرحلة نعيشها للأسف في الكويت، الآن نحن أمام مرحلة الحازم العادل، نحن في الكويت لدينا مشكلة

ونحتاج لمشروع وعي وطني كبير، المواطن الكويتي هل تم تعليمه؟، هل تمت تربيته على كيفية استخدام هذا الحق؟، لكن الوعي غير موجود والشباب لم يدركوا ذلك.

تعقيب علي الطراح:

الحكومة أو رأس الدولة أو السلطة عليها أن تطرح برنامجها، والناس تلتف حولها، نحن نعاني من قلة الوعي بل عدم الوعي، لو سألنا مثلاً طالباً جامعياً عن خطة ٢٠٣٥ فلن يعرف ما هي أصلاً، وأمر آخر يتعلق بخطة وزارة التربية، فقد علمت من حديثي مع وزراء التربية أن هناك خطة استراتيجية لتطوير التعليم، وهي الوحيدة التي تم إقرارها من الحكومة والبرلمان، تنتهي في عام ٢٠٢٥، ونحن الآن في ٢٠٢٣، لكن للأسف لم يتم تنفيذ بند واحد منها، وحينما تطلب الاستفسار عن تلك الخطة يكون الرد أنه سوف يتم التنفيذ قريباً، ولا حياة لمن تنادي، وكذلك الأمر بالنسبة لخطة ٢٠٣٥، فالحكومة عليها إجراء تسويق لرؤيتها للناس، وباعتقادي الشيء الذي يعد في غاية الأهمية أنه لا بد أن يتم ترشيد بيت الحكومة، فيجب أن ينتهي موضوع الصراعات الذي انقسم فيها الشارع الكويتي، فهذه مسألة خطيرة، كل الأسر الحاكمة الموجودة في المنطقة لديها مشكلات، لكن يتم حلها فيما بينها، ونأمل ـ إن شاء الله ـ من صاحب السمو أن يتم على يديه حل هذه المشكلة، وباعتقادي أن النظام العام يجب أن يتم احترامه، فلا يوجد احترام للنظام العام في الجامعة، إذا لم يكن هناك هيبة للقانون بشكل عام، فلا يمكن البناء أو التطوير، فالدول لا تُبنى بدون احترام القانون.

تعقيب محمد القراشي:

في البداية أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذ الدكتور يعقوب الكندري ولمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على تنظيم هذه الندوة لتبادل الآراء حول مضامين خطاب سمو أمير البلاد، ولدي بعض النقاط سوف أذكرها بشكل سريع:

- الأستاذ أحمد باقر قال: إن الحكومة أصبحت أو باتت مستسلمة للمجلس، وهذا التصريح يتفق مع ما قاله السيد أحمد الجار الله عندما قال: «الكويت يحكمها خمسون أميراً»، من المفترض أن يحدث ذلك الأمر في مجلس الأمة، فالمادة (٦) من الدستور تنص على أن الحكم في دولة الكويت حكم ديمقراطي، والسيادة فيه تكون للأمة التي هي مصدر السلطات على النحو المحدد في الدستور.
- الأستاذ الدكتور علي الطراح قال: إن حريات الرأي غير مطلقة، هناك خلط بين مفاهيم الحرية والديمقراطية، الديمقراطية نظام حكم، لكن الحريات أمر أساسي، وأردف الدكتور الطراح فقال: إن الناس موافقون على كلام من غير استفتاء، هذا كلام غير دقيق، رغم عدم رضائه عن أداء الحكومة الحالية قياساً على الحكومات السابقة، إلا أن شعبيتها نلمسها من رئيسها وبعض أعضائها من التصريحات أو البيانات التي يتم نشرها على مواقع التواصل الاجتماعي وغيرها.
- الدكتورة عروب حمَّلت كلام سمو الأمير أكثر مما يحتمل، وقرار سمو الأمير بإيقاف النقل والندب مؤقتاً دليل على أنه يهدف إلى إيقاف العبث الأخير في التعيينات، فقد كان يملك صلاحيات من سمو الأمير لإيقاف هذا العبث لمدة طويلة، لكنه كان يقصد التعيينات الأخيرة التي قامت بها الحكومة.

تعقيب عروب الرفاعي:

كنت عضوة في لجنة الشؤون منذ فترة، وللمرة الأولى يعطونا شعار الرؤية، ومن الواضح أنها غير متاحة للجميع، والرؤية تتكون من أجزاء عدة، من بينها إعداد الخطة، وفيما يتعلّق بوزارة الشؤون وشبكات الأمان الاجتماعي، وتفاصيل الفجوة الموجودة بين الواقع وبين هذه الشبكات وجدت أن تلك الرؤية من أروع ما رأيت، وهذه كانت رؤية تراكمية لآراء أكثر من شخصية وأكثر من شركة، وكنت سعيدة لما رأيته من تفاصيل في هذه الخطة، وبعد فترة من الزمن سألت الزميل القائم على

هذه الخطة ماذا تم فيها، فأبدى اعتذاره بحجة أنه غير مخوّل للحديث عن تفاصيل وعمليات التنفيذ من عدمه، مع العلم بأن تلك الرؤية كانت من خلاصة رؤية بعض الدول الخليجية كالسعودية والإمارات، ولو كانت هناك خطة تم إعدادها وفق عمل مؤسسي سيكون هذا أمر جيد، والسؤال: لماذا لم يُعلن عن الخطة وموعد تنفيذها؟

تعقيب هيلة المكيمي:

نرجع إلى ما بدأنا به على توجهات الخطاب السامي لسمو الأمير، خاصة ونحن نتكلم من منبر جامعي، أرجع وأؤكد على ما قلته بأن هذا الخطاب رسالة للاستحقاق، وبالنسبة للشعب الكويتي فقد كان طموحاً وفي حاجة ماسة إلى مثل هذا الخطاب؛ لأن الكل متذمر مما وصلت إليه الأوضاع في البلد مؤخراً.

ولكن سؤالنا الآن هو ماذا بعد خطاب سمو الأمير؟

والإجابة عن هذا السؤال هي أن التطلعات عند الشعب الكويتي أصبحت عالية جداً بعد الخطاب الأميري، وحتى اليوم رأينا الاجتهادات طموحة، كالحديث عن تعليق البرلمان، وعن دمج ولاية العهد مع رئاسة الوزراء، هذا وغيره من الموضوعات المهمة كان بسبب الطموحات الكبيرة والسقف العالي الذي طرحه الخطاب، لذلك أقول إن كل هذه الاستحقاقات مهمة جدا، وسمو الأمير الشيخ مشعل آخر جيل من الجيل المؤسس، والكويت الآن في مرحلة انتقالية، وهذا ما ارتأيته في استثنائية الخطاب وتاريخية الخطاب، فنحن نمر بمرحلة انتقالية، وبعد سموه ـ الله يعطيه العمر الطويل ـ سيأتي جيل الصف الثاني، فلذلك هل هناك استحقاق مثل ما تحدثت زميلتنا حول السلطة المركزية؟ هل هذا السيناريو قائم؟ وهل إعادة الديمقراطية مرة أخرى في دولة جديدة حديثة وارد في المستقبل القريب؟، كل شيء وارد، لكن المهم عندنا الآن هو استقرار بيت الحكم، وطرح الصراعات جانباً بين الأقطاب

المختلفة، فلو أردنا تنفيذ أي شيء فإن هذه الصراعات ستلقي بظلالها على المصلحة العامة للبلاد، وبالتالي على الجميع أن يتضافر لإصلاح ذات البين بين كل الأقطاب المتصارعة في البلاد، وعلى أن يكون ذلك أولوية، ومن ثم نبدأ في عملية الإصلاح والبناء.

نقطة أخيرة، وقد تحدثت عنها اليوم ويجب أخذها في عين الاعتبار، وهي البُعد الإقليمي والدولي، فهناك تغيرات كثيرة على الساحة الخارجية: الخليجية، والإقليمية، والعالمية، ونحن نتذكر جيداً الأحداث التي واكبت الغزو العراقي الغاشم عام ١٩٩٠ لدولة الكويت، حينها كان هناك إغراق في الشأن الداخلي، مثل: دواوين الاثنين، والصراع السياسي كان على أشده، بينما كان صدام يتربص بنا يحشد جيشه على الحدود، لذا فهذا البُعد مهم جداً في كل أحاديثنا عن مستقبل النظام السياسي في الكويت، وهو البُعد الخليجي والإقليمي والدولي.

رئيس الجلسة: قبل أن نختم الجلسة الحوارية المهمة، نود أن نستمع إلى رأي الأستاذ الدكتور يعقوب الكندري في هذا الخطاب.

يعقوب الكندري:

أتوجه في البداية بالشكر الجزيل لجميع الحضور والمشاركين في هذه الندوة، والشكر موصول لكل العاملين في مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية على تنظيم مثل هذه الفعاليات وهذه اللقاءات مجاراة للأحداث، أما فيما يخص خطاب حضرة صاحب السمو حفظه الله ورعاه، فإنه بكل أمانة لا نستطيع قراءته بمعزل عن الخطابات السابقة، وخصوصاً خطاب شهر يونيو ٢٠٢٢، الذي تناول فيه سموه الإشارة إلى عهد جديد وتصحيح المسار، وهذا الخطاب الذي ألقاه صاحب السمو قد ذكر فيه مجموعة من المؤشرات المهمة، وكذلك خطاباته الأخرى في رمضان، ولحقته خطابات أخرى في مجلس الأمة، تضمنت كل هذه الخطابات العديد من

القضايا، ومن خلال قراءة عامة يمكن استخلاص مجموعة من القضايا المهمة التي سوف أذكر بعضها، وهي كالتالي:

القضية الأولى: تمسك سمو الأمير بالدستور، حيث تحدث سموه بشكل واضح وصريح خاصة في خطاب العهد الجديد، بأنه لا مساس بالدستور، وهذا الأمر كان واضحاً.

القضية الثانية: تطبيق القانون ومحاربة الفساد من خلال الخطابات الأربعة، وهذه قضية مهمة جداً.

القضية الثالثة: مراقبة سموه للأداء الحكومي، وهذه القضية أعلن عنها بشكل واضح وصريح.

القضية الرابعة: وهي أهم قضية تتعلق في مضمون الخطاب نفسه، فقد تحدث سموه في هذه الخطابات بشكل صريح وواضح ومباشر، فهي خطابات شفافة ومباشرة دون حاجة إلى تفسيرات، وهو ما ميز هذه الخطابات.

لا شك أن هذه الخطابات السابقة قد أفرزت مخرجات وأحدثت تغيرا، ونحن بدورنا قد شعرنا من خلال تلك الخطابات بمجموعة من التغيرات التي حصلت، ولا يمكن إنكارها، وهي تغيرات إيجابية، ومن بينها:

١ ـ محاربة الانتخابات الفرعية، وهذه قضية مهمة جداً في تطبيق القانون، ليس فقط محاربتها وإنما تطبيق القانون الحازم على من خالفها، وهذه أول مرة تحدث.

٢ ـ انتقد سمو الأمير الطريقة التي تجري بها عمليات التصويت الانتخابية، حيث لاحظ سموه أن التصويت أصبح تصويتاً فئوياً ومناطقياً وأسرياً، وغير ذلك من النزعات، وهو الأمر الذي تم الدفع به للتغير من خلال التصويت بالبطاقة المدنية.

٣ ـ جميع المراقبين السياسيين يرون أن الانتخابات الأخيرة والتي قبلها كانت انتخابات نزيهة، نظراً لخروج المال السياسي من الدائرة الانتخابية، وهو أمر مهم في اتجاه مكافحة الفساد.

٤ ـ المحاسبة على المال العام، وهي محاسبة فعلية، وقد رأينا الأحكام القضائية الأخيرة التي صدرت، وهذه قضية أيضاً تُحسب لحزم سمو الأمير حفظه الله ورعاه.

٥ ـ عدم التدخل في انتخابات الرئاسة البرلمانية، وعدم التدخل في انتخابات اللجان وان اتفقنا أو اختلفنا مع ذلك.

كل هذه التطورات حدثت نتيجة ما تضمنه خطاب العهد الجديد، ونحن لا نقوم بإنكار الدور الحكومي في الفترة السابقة التي نفذت فيها توجيهات سمو الأمير في كل الأمور التي تحدّث عنها. وعلى الرغم من هذه النقلة الإصلاحية إلا أن سموه أبدى عدم رضاه عن بعض القضايا التي تمت الإشارة إليها في هذه الندوة، والذي لا يعكس طموحه الإصلاحي الجاد.

فالخطاب يطلب المزيد من الإصلاحات وعدم التهاون في القضايا التي طرحها.

وترجع أهمية الخطاب الأخير الذي وجّهه سمو الأمير الذي نحن بصدد مناقشته إلى أن سموه قد نظر بعين الوطنية والشفافية والإخلاص إلى القضايا الشائكة التي تعصف بالوطن، وشخّص الداء ووضع العلاج الناجع لها، وعلى الجهات التنفيذية متمثلة في الحكومة، والتشريعية متمثلة في مجلس الأمة، الاستماع لتلك التوجيهات السامية والعمل على ترجمتها على أرض الواقع.

ولا يخفى علينا ملاحظة وجود تغييرات عديدة بدأت تحدث بالفعل بعد الخطاب الأميري، ونطمع في مزيد من التغيير إلى الأفضل، ونحن كلنا أمل وتفاؤل أن المرحلة القادمة تحت قيادة سمو الأمير الشيخ مشعل تحمل البشائر والخير للشعب الكويتي، ومكافحة ومحاربة الفساد.

وفي النهاية أتوجه بالشكر الجزيل إلى كل من شارك في هذه الندوة وأدلى برؤيته فيما يخص الخطاب السامي.

ملاحق الصور

توجهات ومضامين الخطاب الأميري، لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، في يوم تنصيبه

توجهات ومضامين الخطاب الأميري، لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، في يوم تنصيبه

توجهات ومضامين الخطاب الأميري، لحضرة صاحب السمو أمير البلاد حفظه الله ورعاه، في يوم تنصيبه

قواعد النشر
في سلسلة (محاضرات / ندوات)

يتم تفريغ المحاضرات والندوات التي ينظمها المركز، وإعدادها للنشر وفق المعايير البحثية والعلمية المعتمدة، بعد أن يتم اعتمادها بشكلها النهائي من المتحدثين ومراجعتها.

جامعة الكويت
KUWAIT UNIVERSITY

Center for the Gulf and the Arabian Peninsula Studies
Established in 1994 - Kuwait University

Trends and Contents of the Amiri Speech, By His Highness the Amir of the Country, May Allah Preserve Him, on the Day of His Inauguration

Lecture Series Center for the Gulf and Arabian Peninsula Studies

Issue (9)

Kuwait - 2024

ISBN: 978-9921-749-68-7